

دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية د. نجلاء ابراهيم يحي عبد الرحمن*

الملخص:

استهدف البحث التعرف على دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية من خلال ثلاث محاور حيث تناول المحور الأول: مشاكل الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للمنشأة بينما تناول المحور الثاني: دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية وتناول المحور الثالث: الدراسة الميدانية واختبارات الفروض وخلص البحث الى ان اختلاف طبيعة نشاط منشآت الأعمال وما يحكمها من قوانين وأنظمة وتعليمات قد يؤثر على ممارسات منشآت الأعمال السعودية تجاه المسؤولية الاجتماعية وأن الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية يساعد على توجيه استغلال الموارد المتاحة بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية، كما أن الآليات الداخلية للحوكمة تساعد علي تحسين مصداقية التقرير المالي والمعلومات المحاسبية والإفصاح والتقرير عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية، حيث يعتبر مجلس الإدارة من أكثر آليات حوكمة الشركات أهمية في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية، كما أن استقلالية مجلس الإدارة ترتبط إيجابياً بمصداقية وموثوقية التقارير المالية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.. وتؤدي لجنة المراجعة دوراً هاماً في الرقابة الداخلية على عملية الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة، ليس بسبب المساعدة في تحسين وتطوير حوكمة الشركات في إطارها العام، ولكن أيضاً بسبب المساهمة الفعلية في تطوير الرقابة الداخلية على تلك المسؤولية، كما تؤدي المراجعة الداخلية دوراً هاماً في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية نظراً لما تقوم به من أنشطة ترتبط بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها منشآت الأعمال السعودية من أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الآليات الداخلية للحوكمة (لجان المراجعة - المراجعة الداخلية - مجلس الادارة) - المسؤولية الاجتماعية (الإفصاح والتقرير) - التقارير المالية.

* أستاذ المحاسبة المساعد بكلية الاقتصاد والادارة جامعة الملك عبد العزيز

dr.njlal@hotmail.com

The role of the internal mechanisms of governance to improve disclosure and reporting About the social responsibility of Saudi Arabia business enterprises

Abstract:

Research aimed to identify the role of the internal mechanisms of governance to improve disclosure and report of the social responsibility of the installations of the Saudi Arabia business through three axis where he addressed the first axis: the problems of disclosure and report of social responsibility in the financial reports of the firm while the second axis talks about: the role of the internal mechanisms of governance to improve disclosure and reporting about the social responsibility of Saudi Arabia firms while the third axis talks about: field study and tests of hypotheses and research concluded that the different of the activity nature of the businesses firms and controlled by the laws and regulations and instructions may affect the practices of the Saudi Firms towards social responsibility and disclosure of practices social responsibility helps guide the exploitation of resources available To serve the requirements of economic and social of the Saudi Firms, the internal mechanisms of governance help to improve the credibility of the financial reporting and accounting information, disclosure and reporting practices of social responsibility, where the Board of Directors the most important mechanism of corporate governance to disclose and report on social responsibility, and that the independence of the Board of the directory positively associated with the credibility and reliability of financial reporting related to social responsibility, and the audit committee lead and plays an important role in the internal control over the process of disclosure and report on the social responsibility of the business, not because of the help in the improvement and development of corporate governance in the general framework, but also because of the actual contribution of the development of internal control on that responsibility The Internal Audit lead and plays an important role in the disclosure and report on social responsibility because of their activities linked to the assessment of internal control systems and the risks that can be exposed Saudi Firms of social responsibility activities

Key words: internal mechanisms of governance (audit committees - Internal Audit - Board of Directors) - Social Responsibility (disclosure report) – financial reporting

مقدمة:

أدت الأزمات المالية في العالم، والتي فجرها الفساد المالي والإداري وسوء الإدارة، إلى أن تصبح عملية جذب المستويات الكافية من رأس المال متسمة بقدر كبير من الصعوبات، حيث أدت هذه الأزمات إلى تكبد الكثير من المساهمين خسائر مالية كبيرة بالشكل الذي أدى بالمساهمين وخاصة المؤسسات الاستثمارية، أن يعلنوا بوضوح أنهم ليسوا على استعداد لتحمل نتائج الفساد وسوء الإدارة، كما أصبح المستثمرون قبل قيامهم بالاستثمار يبحثون عن الشركات التي يتم إدارتها وفقاً للممارسات السليمة للأعمال والتي تضمن تقليل إمكانيات الفساد وسوء الإدارة إلى أقل حد ممكن، ويطلق على هذه الممارسات السليمة للأعمال أو الأساليب العلمية الرشيدة التي تدار من خلالها الشركات مفهوم حوكمة الشركات (Corporate Governance) سليمان (٢٠٠٦).

حيث أدى اهتمام الهيئات التشريعية والتنظيمية والمهنية، إضافة إلى البحث الأكاديمي بمفهوم حوكمة الشركات إلى وضع وتنفيذ مجموعة من القواعد والمبادئ تهدف للتحكم بما تتخذه الإدارة من قرارات وما تقوم به من أفعال، لجعله يصب في إطار مصالح أصحاب المصلحة وحماية الاسهم بشكل عام والملاك بشكل خاص. حيث يبحث المستثمرين قبل توجيه استثماراتهم عن الشركات التي تتميز بوجود هياكل سليمة لحوكمة الشركات داخلها، والتي تضمن مستوى معين من الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها عن المسؤولية الاجتماعية والوضوح والدقة في القوائم المالية قبل أن يقدموا على الاستثمار في تلك الشركات

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود اجابات محددة لعدد من القضايا التي تواجه الفكر المحاسبي المعاصر حيث تفقر منشآت الاعمال عن تقديم المعلومات الكافية واللازمة للقياس والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية مما يتطلب ضرورة قيام المحاسبة بدور فعال لتوفير النظم المحاسبية اللازمة لتقديم المعلومات الملائمة من خلال الافصاح والتقارير عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للمنشأة بالإضافة الى عدم وضوح الرؤية حول اثر المسؤولية الاجتماعية على الاداء المالي للمنشأة ودور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الافصاح والتقارير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال السعودية.

ونظرا لتعدد الآليات الداخلية للحوكمة وأثرها على المسؤولية الاجتماعية فان الباحثة ترى انه يمكن دراسة تلك الآثار من خلال طرح التساؤلات البحثية الآتية:

- ١- ما هي مشاكل الافصاح والتقارير عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للمنشآت الاعمال السعودية ؟
- ٢- ما هو دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الافصاح والتقارير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال السعودية ؟

الدراسات السابقة ذات الصلة: قدمت الدراسات السابقة ذات الصلة بمجال البحث وجهات نظر مختلفة حول آليات حوكمة الشركات وعلاقتها بكل من قيمة المنشأة وممارسات المسؤولية الاجتماعية وفيما يلي عرض بعض تلك الدراسات

أولا دراسات باللغة العربية:

استهدفت دراسة محمود عبد الملك وآخرون (٢٠٠٣) التعرف علي ظاهرة حوكمة الشركات ومدى تأثيرها علي أسواق الأوراق المالية ودراسة مدى استيفاء التشريعات الكويتية لمتطلبات حوكمة الشركات، وذلك من خلال :

- ١- تحليل ظاهرة الحوكمة من خلال بيان الإطار المفاهيمي وأبعاد ومكونات الظاهرة.
- ٢- عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحوكمة.
- ٣- تقييم التشريعات الكويتية المعمول بها حالياً وذلك لتحديد أوجه القصور فيما يتعلق بموضوع حوكمة الشركات.

وتوصلت الدراسة الى وجود تفاوت في معايير وإجراءات تطبيق حوكمة الشركات فيما بين دول العالم ترجع إلي فلسفات وتوجهات أنظمتها الاقتصادية والتشريعية.

وناقشت دراسة جربوع (٢٠٠٧) مدى تطبيق القياس، والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة" واستهدفت الدراسة التعرف على مدى وجود منظمات اعمال من شركات، ومؤسسات متخصصة لممارسة المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة، وتوصلت الدراسة الى أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية للمحاسبة، والمراجعة في فلسطين، كما اظهرت الدراسة أن الاطار العام للمسؤولية الاجتماعية هو اطار غير محدد المعالم، ولم يتفق على ابعاده حتى اليوم بشكل قاطع، واوصت الدراسة بضرورة الإفصاح عن الانشطة التي تقوم بها هذه الشركات، والتي لها آثار اجتماعية مثل التعليم، والصحة للعاملين، وتلوث البيئة.

وناقشت دراسة ياسر احمد (٢٠٠٩) مدى اهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدعم حوكمة الشركات بالتطبيق على الشركات السعودية وتوصلت الدراسة الى ان الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المملكة العربية السعودية امرا اختياريا كما لم تتضمن مبادئ حوكمة الشركات ما يلزم الشركات بالإفصاح عن مسئوليتها الاجتماعية وتوصلت الدراسة الى ضرورة تضمين لائحة حوكمة الشركات التقرير عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات بحيث تكون الزامية على الشركات.

وناقشت دراسة مجبور النمري (٢٠١٠) دراسة وتحليل الدور المعاصر للمراجعين الداخليين في تفعيل حوكمة الشركات المقيدة بهيئة سوق المال السعودي، وبصفة خاصة وفي ظل المستجدات التشريعية والمهنية في الألفية الثالثة، حيث أوضحت الدراسة أن الدور المستجد للمراجعين الداخليين في حوكمة الشركات يتمثل في تقديم خدمات إضفاء الثقة بشكل مستقل وموضوعي، إضافة إلى الخدمات الاستشارية التي تهدف إلى إضافة القيمة وتحسين الأداء المستدام للشركة في مجال العمليات التشغيلية،

وإدارة المخاطر، وضوابط الرقابة الداخلية، التقارير المالية وتحسين حوكمة الشركات وبالتالي استعادة ثقة المستخدمين والتي تأثرت بالأزمة المالية العالمية، وأيضاً تعرضت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين المراجعين الداخليين ولجنة المراجعة.

وناقشت دراسة سهير الطنبلي ٢٠١١ دور الحاكمية المؤسسية فى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية وتوصلت الباحثة الى ان قواعد الحاكمية المؤسسية تعتبر شريك فاعل فى تحقيق الجودة والموثوقية فى المعلومات المحاسبية التى تحتويها القوائم المالية، كما ان الحاكمية المؤسسية تدعم وبشدة متطلبات الافصاح الكافى وقواعد النزاهة والشفافية وهو ما يرسخ لفكر الادارة الرشيدة للمؤسسات ويدعم دورها فى البيئة التنافسية.

وناقشت دراسة عبد الله عيسى (٢٠١١) افصاح شركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية فى تقاريرها المالية - دراسة تطبيقية من خلال عرض الاطار الفكرى للمسؤولية الاجتماعية واجراء دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية التى يتم تداول اسهمها فى سوق المال السعودية وتوصلت الدراسة الى ضرورة اصدار معيار محاسبى من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على غرار معيار العرض والافصاح العام ويتضمن هذا المعيار تحديد الاطار الفكرى للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وكيفية عرضها وقياسها والافصاح عنها فى التقرير المالى للشركة وكذلك اضافة مادة خاصة بالتقرير عن المسؤولية الاجتماعية للائحة حوكمة الشركات

وناقشت دراسة الرفاعي مبارك (٢٠١٢) العلاقة بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات المساهمة السعودية حيث أن دور المراجعة الداخلية كعامل أساسي لتحقيق الحوكمة الجيدة للشركات قد أهمل لفترة طويلة من الزمن، إلا أن وظيفة المراجعة الداخلية أصبح ينظر إليها في الوقت الحالي على أنها أداة مهمة من أدوات الحوكمة تقدم منافع جيدة للشركات.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات تأثير معنوي بين حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية، وأن المقدرة المهنية للمراجعين هي الأكثر تأثيراً على دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات في الشركات المساهمة السعودية، بينما لم تثبت الدراسة وجود علاقة بين وجود عملية الحوكمة وكل من الاستقلال وجودة تنفيذ المهام وحجم قسم المراجعة.

كما ناقشت دراسة أيمن فتحي الغباري (٢٠١٢) تحديد دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات من خلال اشتقاق مجموعة من المهام الواجب على المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة الوفاء بها لتدعيم فعالية حوكمة الشركات في إطار علاقة تكاملية، وتحسين الأداء وزيادة القدرة التنافسية للشركات المساهمة وبالتالي تحقيق الحماية الواجبة لحقوق المساهمين. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ١- تقوم المراجعة الداخلية بدعم فعالية الحوكمة من خلال مستويين الأول يركز على قيام المراجع الداخلي بتقييم مستقل وموضوعي فيما يتعلق بهيكل حوكمة الشركات، بالإضافة إلى تقييم فعالية العمليات الخاصة بأنشطة الحوكمة، أما المستوى الثاني فيكون للمراجع الداخلي دور العامل

المساعد بالنسبة للتغير حيث يقدم التوصيات والاقتراحات بهدف تدعيم وتعزيز ممارسات حوكمة الشركات وهيكل المؤسسات المالية

٢- تختلف أعمال المراجعة الداخلية بالنسبة لحوكمة الشركات داخل منشآت الأعمال وفقاً لدرجة نضج واكتمال هياكل حوكمة الشركات والعمليات الخاصة بكل جهة على حدة.

ثانياً دراسات باللغة الأجنبية:

استهدفت دراسة (Haniffaa,et.al. (2005) دراسة أثر الثقافة والحوكمة بشأن تقديم التقارير الاجتماعية للشركات من خلال دراسة الآثار المحتملة للمسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات على الإفصاحات الاجتماعية. من خلال دراسة الإفصاح في التقارير السنوية للشركات الماليزية، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ومجلس الإدارة من خلال أربعة من متغيرات التحكم (الحجم، والربحية، والوسائط المتعددة ونوع الصناعة) التي ترتبط بقوة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وتناولت دراسة (Katsioloudes(2007 مدى الإدراك للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في الامارات العربية المتحدة حيث ركزت الدراسة على أداء منشآت الاعمال في مجالات المسؤولية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة الى انه يوجد إدراك لدى منشآت الاعمال لمجالات المسؤولية الاجتماعية وان تجاهل هذه المسؤولية يضر بالاداء المالي والتجاري للمنشأة.

وتناولت دراسة، (Lori Holder-Webb et.al.(2009 سلسلة الإفصاحات عن المسؤولية الاجتماعية بين الشركات الأمريكية وأشارت الدراسة الى ان المسؤولية الاجتماعية تتطلب الوصول إلى المعلومات التي لم تقدم من خلال القوائم المالية والتحليلات المالية التقليدية. في الوقت نفسه، مجموعة من المستثمرين من المؤسسات السائدة شجعت حركة لدمج المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الأسهم، ودعمت جماعات أصحاب المصلحة المتعددين تحسين تقارير الأعمال بشأن هذه القضايا. وقد أجريت غالبية الأبحاث في هذا المجال على الشركات الأوروبية والاسترالية. وقامت الدراسة باستكشاف ممارسات إفصاح المسؤولية الاجتماعية للشركات ذات حجم وعينة طبقية من ٥٠ صناعة شركات أمريكية للتداول العام، حيث تم إجراء تحليل المحتوى للتعرف على محفظة الإعلام كاملة المقدمة من هذه الشركات خلال عام ٢٠٠٤. تم الكشف عن نشاط المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل معظم الشركات في العينة، وأدرج في ما يقرب من نصف الإفصاحات العامة التي قدمت خلال تلك السنة من جانب عينة الشركات وكانت. مجالات التركيز بصفة خاصة على برامج الصحة والسلامة والمسائل البيئية والتنوع والموارد البشرية. وتنتشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في مواقع الشركات والنشرات الصحفية، وتليها مباشرة الإفصاحات الواردة في الإيداعات الإلزامية.

واستهدفت دراسة (Jeffrey Cohen,et.al.(2011 دراسة تصورات المستثمرين الافراد للعائد من الاداء الاقتصادي والحوكمة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال وضع مزيدا من الاهتمام بشأن الإفصاح للشركات عن المعلومات غير المالية. واستخدم في هذه الدراسة مسحا

ل ٧٥٠ من مستثمري التجزئة لدراسة التصورات حول مؤشرات الأداء الاقتصادي، سياسات حوكمة الشركات والأداء، والمسؤولية الاجتماعية للشركات. وتشير نتائج المسح أن معظم المستثمرين الافراد حاليا معنيين بمعلومات الأداء الاقتصادي تليها الحوكمة ومن ثم المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وتناولت دراسة (John Shortreed et al 2011) التعرف على مدى حاجة المراجعة الداخلية في السنوات القليلة القادمة إلى تعديل أساليبها وأدواتها التقليدية لتلبية التقنيات والتشريعات الحديثة لحوكمة الشركات، والمعايير الجديدة لإدارة المخاطر، حيث تهدف المتطلبات الحديثة لتوفير ضمان أفضل لقدرة المنشأة على إدارة المخاطر التي تتطلب تغيير رئيسي في ممارسات المراجعة الداخلية، وكذلك لتقديم الدعم لهذه الوظيفة من قبل مجلس الإدارة.

وتوصلت الدراسة إلى انه لم يعد دور المراجعة الداخلية تقييم المخاطر نيابة عن إدارة المنشأة، ولكن امتد دورها لمساعدة صانعي القرار في رصد واستعراض المخاطر والضوابط، وبالتالي وصول صانعي القرار إلى طريق مواجهة المخاطر الأكثر ملائمة.

وتناولت دراسة (Ammann et.al. 2011) اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وقيمة المنشأة خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٧ لعينة من الشركات وقد اظهرت النتائج ان الاهتمام بممارسة حوكمة الشركات يدفع للاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات

وتناولت دراسة (Zwaan et al 2011) يستهدف البحث دراسة أثر مشاركة المراجعين الخارجيين في إدارة المخاطر في المنشآت الأسترالية باستخدام نموذج ERM، ومدى وجود علاقة بين المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة وأثر ذلك على الاستعداد لتقديم تقارير فورية في حالة التعرض لأي مخاطر، ودراسة أثر التزام المراجعين الداخليين بالتوصيات الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين IIA من حيث مشاركة غالبية المراجعين الداخليين في الأنشطة الأساسية مثل إعطاء ضمانات على إدارة المخاطر.

وتوصلت الدراسة إلى المراجعة الداخلية تلعب دوراً هاماً في إدارة مخاطر المنشآت، وأن لديها القدرة على تقديم تقرير فوري في حالة وجود أي مخاطر قريبة الحدوث في حالة وجود علاقة قوية مع لجنة المراجعة.

كما اظهرت دراسة (Gill & Obradovich 2012) اختبار اثر حوكمة الشركات والرافعة المالية في قيمة منشآت الاعمال الامريكية خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١١ لعينة من الشركات المدرجة في بورصة نيويورك، وقد اظهرت النتائج أن كبر حجم مجلس الادارة يؤثر سلبا في قيمة المنشأة كما اظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية بين كل من لجنة المراجعة وحجم المنشأة والعائد على الاصول في قيمة المنشأة، كما أن ممارسات حوكمة الشركات ذو أثر مختلف بين قطاع الصناعة وقطاع الخدمات وتناولت دراسة (Mendaci & Kahyaoglu 2012) تحليل دور المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات في إدارة مخاطر المنشأة من خلال تقديم الأدلة التجريبية من الشركات غير المالية المدرجة في بورصة اسطنبول، حيث اتضح من خلال الدراسة أن نطاق عمل المراجعة الداخلية اتسع في

السنوات الأخيرة بسبب زيادة تعقد الأعمال، والعواقب المترتبة على فضائح الشركات ليشمل مساهمة المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر المنشأة (ERM)، وحوكمة الشركات، واعتمدت الدراسة التجريبية على التقارير السنوية للشركات، وأيضاً على أسعار الأسهم اليومية في بورصة اسطنبول وتم تحليل البيانات من خلال استخدام الانحدار اللوجستي Logistic، وتوصلت الدراسة إلى أن للمراجعين الداخليين دوراً هاماً في مساعدة كل من مجلس الإدارة، ولجنة المراجعين من خلال رصد ودراسة وتقييم وتقديم تقارير بالتوصية عن إدخال تحسينات في عمليات إدارة المخاطر بالمنشأة Enterprise Risk Management (ERM).

ومن خلال عرض الدراسات السابقة باللغتين العربية والاجنبية يمكن للباحثة تسجيل الملاحظات الآتية:

- ١ - اتفقت الدراسات السابقة على الدور الايجابي الذي تؤديه حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية وان الاهتمام بممارسة حوكمة الشركات يدفع للاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات
- ٢ - ركزت الدراسات السابقة على دور البات الحوكمة في الحد من المخاطر من خلال اشتقاق مجموعة من المهام الواجب على المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة الوفاء بها لتدعيم فعالية حوكمة الشركات.

ومن خلال ما سبق يتبين الاضافة التي يضيفها البحث من خلال التعرف على دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الافصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال السعودية وتتناول الباحثة دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الافصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال من خلال المحاور التالية:

المحور الاول: مشاكل الافصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للمنشأة

المحور الثاني: دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الافصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال السعودية.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية واختبارات الفروض

المحور الأول: مشاكل الافصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير

المالية لمنشآت الاعمال

دعا معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز الى ضرورة تبني المسؤولية الاجتماعية للمنظمات لانها من الاسباب الناتجة من بيئة العمل وتدخل في التقرير المالي وغير المالي (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (٢٠١٠)

حيث شهدت السنوات الاخيرة اهتماما متزايدا بالمسؤولية الاجتماعية من خلال الاهتمام بالمحافظة علي البيئة حيث ظهرت منظمات بيئية وفرضت بعض المتطلبات البيئية وتم وضع بعض التشريعات تلزم الشركات احيانا باستخدام اساليب ووسائل لضمان المحافظة علي البيئة الامر الذي ترتب

عليه ان تتحمل الشركات تكاليف اضافية نتيجة الاستجابة بالتشريعات وايضا احساسها بالمسؤولية نحو المحافظة علي البيئة.

ويمكن دراسة هذا المحور من خلال العناصر الآتية:

اولا: الاطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال

لقد اختلف العديد من الباحثين في وضع اطار مفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية، حيث لم يتم تحديد تعريف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال بشكل محدد يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية، حيث لا تزال هذه المسؤولية تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها التطوعية و قد قدم كل من (Siegel و McWilliams (2000 تعريفا للمسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها: مجموعة النشاطات التي تقوم بها الشركات و التي تقدم نتائج إيجابية للمجتمع بعيدا عن مصالح الشركة وبعيدا عن تطبيق القوانين الحكومية، هذه النشاطات تتمثل في:

١. التقليل من إنتاج واستعمال المواد المضرّة بالبيئة.

٢. الأعمال الخيرية.

٣. النشاطات المفيدة للمجتمع عامة.

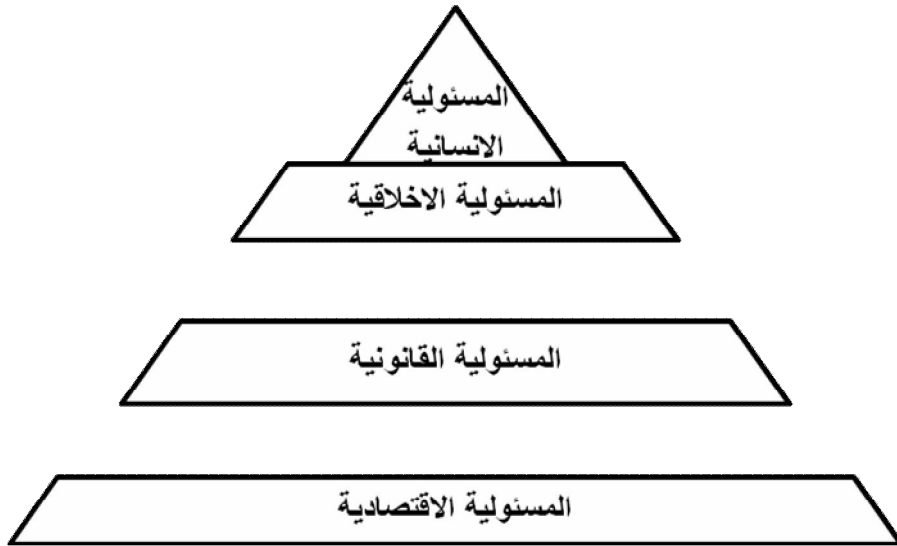
٤. دعم المؤسسات الصغيرة المحلية.

كما يعرفها (Pride & Ferrell) نقلا عن فؤاد محمد حسين ٢٠٠٦ بأنها « التزام المنظمات المستمر للسلوك أخلاقيا والمساهمة في التطوير الاقتصادي من خلال نوعية حياة العاملين وأسرهم، وكذا الالتزام اتجاه المجتمع بشكل عام»،

كما عرفها عبد الحميد (٢٠٠٦) بأنها عبارة عن « الأنشطة التي يقوم المشروع بتنفيذها اختياريا، والتي تعنى بالتزامات المشروع اتجاه المجتمع بالإضافة إلى التزامات المشروع اتجاه أصحابه، وهذا يعني مراعاة الأنشطة الاجتماعية بجانب الهدف التقليدي للمشروع وهو تعظيم الربح فهي تخلق لدى المنظمة مبدأ التكافل الاجتماعي من خلال السياسات والبرامج التي تتبعها et.al.,2007

كما عرفها الاتحاد الاوربي المسؤولية الاجتماعية على انها مفهوم تقوم المنشآت بمقتضاه بالاهتمام بالانشطة الاجتماعية وتفاعلها مع اصحاب المصالح بشكل طوعى (الاسراج، حسين ٢٠١٠) وقد جاء التعريف الأكثر شمولاً في إطار البحوث الرائدة ل Carroll حيث يرى أن "المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنظمة بأن تضع نصب عينيها خلال عملية صنع القرارات الآثار والنتائج المترتبة عن هذه القرارات على النظام الاجتماعي الخارجي بطريقة تضمن إيجاد توازن بين مختلف الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة عن هذه القرارات"

وتتمثل الانماط الاربعة لهرم كارول للمسؤولية الاجتماعية فيما يلي:(مركز المراسى ٢٠١٠)



١- **المسؤولية الانسانية:** وهى المنافع والمزايا التى يرغب المجتمع ان يحصل عليها من الشركة مباشرة

٢- **المسؤولية الاخلاقية:** الأنشطة التى تقوم بها المنشأة تجاه المجتمع دون ان تكون هذه الأنشطة قد فرضت بنص قانونى

٣- **المسؤولية القانونية:** وتمثل الأنشطة التى تحمى المجتمع والمنصوص عليها قانونا

٤- **المسؤولية الاقتصادية:** وتتمثل فى قيام الشركات بانتاج السلع والخدمات التى يحتاجها المجتمع وفي ظل تزايد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية، يثور التساؤل حول الأسباب التى تشجع المنشآت على الالتزام بهذه المسؤولية خاصة في ضوء ما تتطوي عليه من أعباء مالية ومادية خاصة انه لم يعد معيار تقييم أداء المشروع هو تعظيم الربح بقدر ما يجب أن يتسق هذا الربح مع مراعاة الأثر الاجتماعي، وتوفير البيانات عن التكاليف وما يترتب عليها من منافع وكيفية توزيعها على المجتمع.

ثانياً: أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية في منشآت الأعمال:

تأتي أهمية المسؤولية الاجتماعية نتيجة لمجموعة من العوامل من أهمها: (سمير ٢٠١٠)

١- ازدياد المطالبة من قبل الجهات المهنية للمنشآت الاقتصادية بالإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي.

٢- دور التكاليف الاجتماعية في تحديد التكلفة الحقيقية لنشاط المنشأة.

وتشير التجارب الدولية إلى أن أهمية تبني الدور الاجتماعي يتمثل فيما يلي: (طاهر ٢٠٠٢)

(١) تحسين الأداء المالي: البحوث التي أُجريت في هذا المجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات قد بيّنت وجود صلة حقيقية بين ممارسات المسؤولية اجتماعياً للشركات والأداء المالي الإيجابي.

(٢) تخفيض تكاليف التشغيل: هنالك مبادرات كثيرة تستهدف تحسين الأداء البيئي وتؤدي إلى خفض التكاليف مثل تقليل انبعاثات الغازات التي تسبب تغير المناخ العالمي أو تقليل استخدام المواد الكيميائية الزراعية، كما يمكن تقليل تكاليف التخلص من النفايات من خلال مبادرات إعادة تدويرها. والجهود المبذولة في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال الموارد البشرية مثل جداول العمل المرنة، والتناوب على الوظائف وغير ذلك من البرامج المتصلة بمكان العمل تؤدي إلى خفض نسبة غياب العاملين، وزيادة الاحتفاظ بعدد كبير من الموظفين شديدي الحماس للعمل، والفعالية والكفاءة الإنتاجية، وخفض تكاليف التوظيف والتدريب.

(٣) تحسين سمعة المنظمات: والتي تُبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين المنظمات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه المنظمات ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري ويسهم التزام المنظمات بمسؤوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها

(٤) تعزيز المبيعات وولاء العملاء: إن العودة بصورة ملحوظة إلى تثمين النقاء البيئي والمنتجات الطبيعية قد دفع المستهلكين إلى الاهتمام الخاص بعمليات الإنتاج وتأثير هذه العمليات والمنتجات على البيئة

(٥) زيادة الإنتاجية والجودة: إن الجهود التي تبذلها المنظمات في سبيل الاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية من خلال القوة العاملة والعمليات التي تقوم بها تؤدي في الغالب إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض معدل وقوع الأخطاء وتعزز الفعالية والكفاءة عن طريق تحسين ظروف العمل وزيادة مشاركة الموظفين في صنع القرار.

(٦) زيادة القدرة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم: المنظمات المسؤولة اجتماعياً يسهل عليها تعيين موظفين ذوي كفاءة عالية والمحافظة عليهم، ويؤدي ذلك إلى خفض تكاليف التوظيف والتدريب.

وتتمثل أهمية المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال في العوامل الآتية: (زايد ٢٠١٢)

١- يعتمد نجاح أي شركة على قدرتها على جذب وتحفيز واستبقاء مجموعة من الموهوبين من العمال.

٢- تشجيع الموظفين على المشاركة في المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها ضرورة استراتيجية.

٣- تصميم منتجات تساهم في تحقيق الرضا الوظيفي.

٤- خلق فرص لتعزيز الموظفين.

٥- التكامل بين العمل والحياة الشخصية.

- ٦- تثقيف الجمهور الخارجي حول القيم الأساسية والأخلاق للشركة.
 - ٧- المسؤولية الاجتماعية تساعد الموظفين على الشعور بالفخر والارتياح في وظائفهم.
 - ٨- المسؤولية الاجتماعية تساعد على خفض التغيب عن العمل.
 - ٩- التزام صاحب العمل بالمسؤولية الاجتماعية تساعد الموظفين على العمل بجدية لزيادة الإنتاج والتركيز على الجودة.
 - ١٠- يجب أن تسعى الشركات إلى اشتراك الموظفين في تصميم وتخطيط وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية.
 - ١١- مشاركة العاملين في المسؤولية الاجتماعية في الوقت المحدد للعمل.
 - ١٢- تحسين الاتصال مع العاملين.
- وترى الباحثة إن قيام منشآت الاعمال السعودية بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن دعم أفراد المجتمع للمساهمة في إنجاح أهداف المنشأة وفق ما خطط له مسبقاً، علاوة على المساهمة في سدّ احتياجات المجتمع ومتطلباته، إضافةً إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع بيئية ذات طابع تنموي.
- ثالثاً- أساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت الاعمال:**
- تختلف أساليب الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، ويمكن التمييز بين الأسلوبين الآتيين:
- (١) - الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في تقارير منفصلة عن القوائم المالية:
- وفقاً لهذا الأسلوب لا يتم عرض المعلومات الاجتماعية في صلب القوائم المالية المنشورة، بل يكتفى بعرضها كملاحظات هامشية أو تقارير إضافية. (ابراهيم بركات ٢٠٠٧)
- ويرى مؤيدو هذا الأسلوب أن مشكلات قياس المنافع والتكاليف الاجتماعية تفرض ضرورة إعداد تقارير اجتماعية منفصلة عن تقارير المحاسبة المالية، نظراً لاختلاف المعلومات الاجتماعية عن المعلومات المالية. (حمدان ١٩٩٥)
- وبين مسح قامت به KPMG في عام ٢٠٠٨ لأضخم (٢٥٠) شركة في العالم، أن (٧٠%) من هذه الشركات تصدر تقارير منفصلة عن المسؤولية الاجتماعية، وكانت اليابان الدولة الرائدة في هذا المجال، إذ إن نسبة (٨٨%) من الشركات اليابانية تعد هذه التقارير. (KPMG, 2008)
- وتأخذ التقارير الاجتماعية المنفصلة أحد ثلاثة نماذج، هي: (فخر وآخرون، ٢٠٠٧)

١. التقارير الوصفية: تتجنب هذه التقارير مشكلات قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، وتكتفي بوصف الأنشطة الاجتماعية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية.
٢. تقارير تفصح عن جانب التكاليف فقط.
٣. تقارير تفصح عن كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية، وتبين صافي الفائض أو العجز الاجتماعي على مستوى الوحدة الاقتصادية.

(٢)- دمج معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية التقليدية:

وفقاً لهذا الأسلوب يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قوائم مالية تعرض الأداء الاجتماعي إلى جانب الأداء الاقتصادي، وذلك بالنسبة إلى التكاليف والمنافع التي يمكن قياسها كمياً. أما بالنسبة إلى البنود التي لا يمكن قياسها كمياً، يتم عرضها في قوائم ملحقة أو كملاحظات هامشية. (جربوع ٢٠٠٧)

ويرى مؤيدو هذا الأسلوب أن الأنشطة الاجتماعية تؤثر بالفعل في نتائج النشاط الاقتصادي، ويجب أن ينعكس ذلك في التقارير المالية وإلا أصبحت نتائجها مضللة. وأن التقرير عن أداء الوحدة الاقتصادية يجب أن يكون تقريراً عن الأداء الكلي له، حيث يتضمن كلاً من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية. (حمدان ١٩٩٥)

ولا بد من الإفصاح عن المنافع الاجتماعية، حيث "إن الاهتمام بالتكاليف الاجتماعية دون المنافع يؤدي إلى تضخيم التكاليف، وبالتالي تخفيض الأرباح، وما يترتب على ذلك من ظهور مركز مالي للمنشآت التي تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية مقارنة بتلك التي لا تتحمل هذه المسؤوليات". (الفضل وآخرون ٢٠٠٢)

وترى الباحثة أنه مع تغير بيئة العمل العالمية، فإن متطلبات النجاح والمنافسة تغيرت أيضاً، إذ أصبح لزاماً على منشآت الأعمال أن تضاعف جهودها في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية، وأن تسعى نحو بناء علاقات استراتيجية أكثر عمقاً مع المستهلكين والعاملين وشركاء العمل ودعاة حماية البيئة والمجتمعات المحلية والمستثمرين، حتى تتمكن من المنافسة والبقاء في السوق. حيث إن بناء هذه العلاقات من شأنه أن يعمل على تكوين أساس لاستراتيجية جديدة تركز على أفراد المجتمع، وبالتالي تتمكن منشآت الأعمال من مواجهة التحديات التي تتعرض لها.

المحور الثاني: دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال

وتناقش الباحثة في هذا المحور مجموعة من المحددات بهدف التعرف على دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال كما يلي:

أولاً: مفهوم وأهمية حوكمة الشركات:

ظهر مصطلح حوكمة الشركات (Corporate Governance) طارق عبد العال ٢٠٠٥ أو "الحوكمة" على غرار مصطلحات أخرى مثل الخصخصة (Privatization) والعولمة (Globalization)، وكلها مصطلحات حديثة العهد على اقتصاديات الدول النامية ومؤسساتها ووحداتها الاقتصادية، وقد تعاضم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات خلال العقود القليلة الماضية نظراً للانهيئات المالية والأزمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من الدول في أسواق المال والشركات، والتي كان أحد أهم أسبابها عدم الإفصاح الكامل والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية والمحاسبية للعديد من الشركات والوحدات الاقتصادية في أسواق المال، و لفظ الحوكمة مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعنيه هذه الكلمات من معاني.

ويلاحظ أن الحوكمة اكتسبت أهمية كبيرة منذ حدوث الأزمة المالية الآسيوية فضلاً عن سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية مثل فضيحة شركة إنرون وشركة ورلدكوم في الولايات المتحدة مما جعلها تمثل إحدى القضايا التي استحوذت على اهتمام المؤسسات التنظيمية العامة والخاصة والمهنية بالإضافة الي الأكاديميين والممارسين للأعمال التجارية بكافة أنواعها، فقد كانت تلك الفضائح والأزمات المالية والانهيارات المؤسسية هي التي جعلت حوكمة الشركات في مركز الصدارة في الدول النامية والأسواق الصاعدة.

ويعتبر موضوع حوكمة الشركات، من أبرز المواضيع التي تلقى اهتماماً على المستويات الحكومية والتنظيمية والمهنية والأكاديمية في الفترة الأخيرة، نظراً لدورها في ضبط أداء المنشآت، في إطار مصالح حملة الأسهم بشكل خاص، وأصحاب المصلحة بشكل عام Stakeholders. إذ تعرف الحوكمة بأنها: "إطار للمنشأة في علاقتها بأصحاب المصلحة المرتبطين بها بشكل عام، ومصالح حملة الأسهم Shareholders بشكل خاص" (Banks, 2003, P3).

وتتفق الباحثة مع دراسة (Allen Sharon 2008) في أن إدارة المخاطر تمثل أحد الدعائم أو الركائز الأساسية لحوكمة الشركات التي تتطلب درجة عالية من اهتمام مجلس الإدارة، كما يجب أن يتوافر لإدارة المخاطر نظم الرقابة الملائم والكافية، مثل برامج الالتزام وضوابط الرقابة الداخلية.

كما يرى (وابل ٢٠٠٣) أن حوكمة الشركات عبارة عن مفهوم يتضمن مجموعة من الإجراءات لتنظيم درجة الشفافية والرقابة علي الأداء المالي والإداري في الشركات بما يعزز مصالح المساهمين والوضع المالي للشركة.

كما عرف (المطيري ٢٠٠٣) حوكمة الشركات بأنها تتضمن وجود مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهيكل التي تستخدم لإدارة شئون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة وتعظيم فائدة المساهمين علي المدى الطويل مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى.

وقدمت لجنة Cadbury, 1992: تعريفا بأن الحوكمة عبارة عن مجموعة من الوسائل والأدوات التي يتم من خلالها رقابة وإدارة المنشأة Corporate Governance, The System of Controls by Which a Company is directed and Controlled. وترى الباحثة أن هذا التعريف يركز علي الأداء المالي والرقابي للمنشأة دون غيره من القواعد التي تضمن حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة.

وقد قدمت منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD, 1999) تعريف لحوكمة الشركات أشارت فيه أنه "تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة المنشأة، مجلس الإدارة، حملة الأسهم وأصحاب المصالح الآخرين، حيث تقدم الحوكمة إطاراً لوضع أهداف المنشأة وطرق تحقيق هذه الأهداف ومتابعة الأداء". ويرى (عادل عبد الرحمن ٢٠٠٣) أنه يمكن تعريف مفهوم حوكمة الشركات Corporate Governance "بأنها الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة وتوجيه أعمال وشئون الشركة من أجل ضمان تعزيز الأداء والشفافية والمساءلة بالشركة وتعظيم فائدة المساهمين علي المدى الطويل مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة".

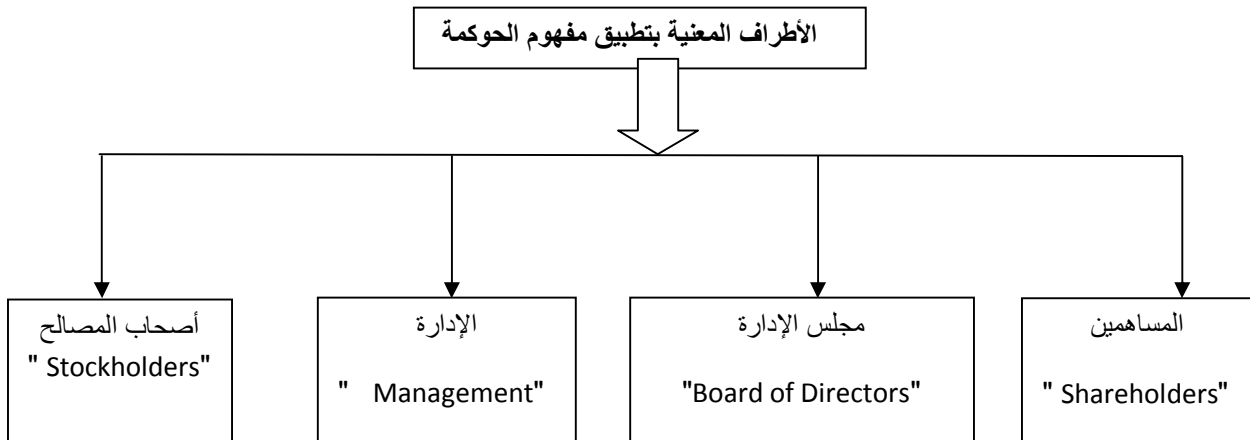
ومن خلال العرض السابق ترى الباحثة أن الحوكمة بمنشآت الأعمال تركز على ثلاث ركائز أساسية كما يوضحها الشكل رقم (١):

شكل رقم (١) ركائز حوكمة الشركات



المصدر: د. طارق عبد العال حماد، (٢٠٠٥)، حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب)، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية - الإسكندرية، ص ٤٧.

ونتيجة كبر أحجام المشروعات وتعقد عملياتها وانفصال الملكية عن الإدارة أصبح هناك علاقات وكالة متعددة في المنشآت مثل (علاقة الوكالة بين الملاك و الإدارة ، علاقة الوكالة بين المساهمين والإدارة، علاقة الوكالة بين الملاك والمراجع الخارجي)، ولأن كل طرف يسعى إلى تعظيم منفعته الذاتية وتحقيق مصالحه ولو على حساب الآخرين، لذلك تنشأ مشكلات الوكالة وأخلاقيات التعامل، وتسعى الحوكمة إلى ضمان الانضباط السلوكي والتوازن في تحقيق مصالح جميع الأطراف وكيفية الرقابة الفعالة وإدارة المخاطر، والشكل التالي يوضح الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة:



الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات (محمد مصطفى، سليمان ٢٠٠٦) وبالتالي تعرف حوكمة الشركات بأنها النظام المتكامل الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ورقابتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق التوازن بين أهدافها وأهداف الأطراف الأخرى المرتبطة بها. (طارق عبد العال ٢٠٠٥)

ومما سبق يتضح أن حوكمة الشركات تمثل نظام وإطار يتضمن العديد من العناصر والآليات، تعمل معا بهدف ضبط أداء الإدارة وما تتخذه من قرارات وأفعال، لجعله يصب في مصلحة حملة الأسهم والملاك، وأصحاب المصلحة. وفي ضوء المشاكل والأزمات التي عانت منها بيئة الأعمال خلال السنوات الأخيرة، حيث صدرت العديد من القواعد والمعايير التي تعمل على تعزيز فعالية نظم حوكمة الشركات، وتعظيم الدور الإشرافي والرقابي لآلياتها، متضمنة التركيز على أهمية الدور الإشرافي الذي تمارسه المراجعة، بمختلف عناصرها، كأحد آليات حوكمة الشركات.

ومع زيادة حالات الانهيارات والأزمات المالية التي تعرضت لها كثير من منشآت الأعمال على مستوى العالم، زاد الاهتمام والتركيز على أهمية وضرورة تواجد إطار فعال للحوكمة داخل منشآت الأعمال، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي حدثت عام ٢٠٠٨، والتي اهتزت على أثارها أسواق المال على مستوى العالم، ومن خلال العرض السابق ويمكن تناول أهمية الحوكمة بالنسبة لمنشآت الأعمال في النقاط التالية: (البنك الأهلي المصري ٢٠٠٣).

- ١- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري الذي تواجهه المنشآت.
- ٢- رفع مستويات الأداء بالمنشأة وما يترتب عليه من دفع عملية التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك المنشآت.
- ٣- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية من خلال رفع كفاءة استخدام موارد الشركة وتخفيض المخاطر وتحسين أداء الإدارة وتحقيق الشفافية.

- ٤- زيادة قدرة المنشآت الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها.
 - ٥- ضمان النزاهة بكافة العاملين في المنشآت بداية من مجلس الإدارة إلى أدنى عامل فيها.
 - ٦- تحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية.
 - ٧- زيادة فعالية المراجعة الخارجية.
 - ٨- المساعدة في تدعيم نظام الإفصاح وتحقيق الشفافية من خلال نظام الرقابة الداخلية والمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.
- ويرى (شوقي عبد العزيز ٢٠٠٥). أن حوكمة الشركات تكتسب أهميتها من خلال العمل علي زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها بالأسواق بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو وبتكلفة معقولة، يجعلها قادرة علي خلق فرص عمل جديدة، مع الحرص علي تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلي تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية.
- وترى الباحثة أن حوكمة الشركات تكتسب أهميتها من خلال الحاجة إليها، والتي تتمثل في:
- ١- التعثر المالي الناتج عن سوء الإدارة وحوادث حالات الإفلاس.
 - ٢- التوجه إلي الخصخصة استدعى وضع معايير تكفل سلامة أوضاع المؤسسات العامة محل التخصيص.
 - ٣- الحاجة إلي الاهتمام بجوانب آداب وسلوكيات المهن بما يحقق حماية لمصالح الأفراد.
 - ٤- حماية حقوق صغار المساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة بالشركة.
 - ٥- متطلبات المؤسسات الاستثمارية العالمية تستدعي مستوى عالي من الحوكمة حتى تقبل توجيه استثماراتها.

ثانيا: أهداف حوكمة الشركات ومحدداتها:

ويوجد العديد من الأهداف التي تسعى الحوكمة إلي تحقيقها سواء أهداف محاسبية أو إدارية أو اقتصادية أو قانونية.

وقد قدمت عديد من الدراسات أهدافاً للحوكمة مثل دراسات:

2002:،Demirag et al., 2000, Monks and Minow

- ١- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة علي الأداء.
- ٢- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
- ٣- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
- ٤- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات، بحيث تتحول مسئولية الرقابة إلي كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثله في الجمعية العمومية للشركة
- ٥- عدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه.
- ٦- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

- ٧- تمكين الشركات من الحصول علي تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب
- ٨- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين والقيام بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.
- ٩- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل علي تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.
- وحتى يتم تحقيق أهداف حوكمة الشركات لابد من توافر مجموعتين من المحددات (سميحة فوزي ٢٠٠٣):

- أ- المحددات الخارجية: وتشير إلي المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشتمل علي سبيل المثال القوانين المنظمة لعمل السوق (مثل فوانين سوق المال، والشركات، وتنظيم الخدمة، وضع الممارسات الاحتكارية، والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع، وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة علي الشركات.
- ب- المحددات الداخلية: وتشير إلي القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي تؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلي تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاث.

ثالثاً: دور الآليات الداخلية للحوكمة في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية

تقسم آليات حوكمة الشركات بشكل عام إلى آليات داخلية وأخرى خارجية، فالآليات الداخلية تتضمن الدور الإشرافي والرقابي الذي يقوم به مجلس الإدارة Board of Directors، واللجان التابعة له، وخاصة لجنة المراجعة Audit Committee، والمراجعة الداخلية. أما الآليات الخارجية فتتضمن عدد من الآليات، من بينها، التشريعات والقوانين التي تصدر، ودور مراجع الحسابات الخارجي.

أ) دور مجلس الإدارة في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية

يعتبر مجلس الإدارة من أكثر آليات حوكمة الشركات أهمية، لأنه يمثل قمة إطار الحوكمة، فالوظيفة الرئيسية لمجلس الإدارة هي التقليل من التكاليف التي تنشأ نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة. فمستويات الرقابة الداخلية لمجلس الإدارة، يجعله على رأس سلطة التحكم بالقرار في المنشآت الاعمال وعليه فإن هناك أربع مسؤوليات رئيسية لمجلس الإدارة تجاه الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية هي:

- ١- التأكد من إن استراتيجية وخطة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يتم تطويرها باعتبارها جزءاً مكملًا لخطة وإستراتيجية المنظمة بشكل عام.
- ٢- مراقبة تقدم منشآت الاعمال في تنفيذ إستراتيجيتها بما في ذلك إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية

٣- التأكد من أن مطالبات الموازنة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية مفهومة ولها تبريراتها في الخطة لعدد من السنوات.

٤- التأكد من أن عوامل المخاطرة المرتبطة بالنظم المطبقة للأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تم توجيهها.

تتمثل المسؤوليات العامة لمجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على إدارة منشآت الاعمال فيما يلي:

- عملية التخطيط الاستراتيجي، وذلك من خلال الموافقة على الخطط الإستراتيجية والإشراف على الأداء ومقارنتها بالخطط.
- السياسات والعمليات لضمان سلامة نظم الرقابة الداخلية، ونظم معلومات الإدارة.
- السياسات والعمليات التي:

- تمييز أو تحدد مخاطر الأعمال، ومستوى المخاطر التي تكون مقبولة للمنشأة.

- ضمان أن النظم والأحداث في موضع يمكنها من الإشراف ومراقبة المخاطر.

الأبحاث المحاسبية السابقة افترضت أن استقلالية مجلس الإدارة يرتبط إيجابياً بمصادقية وموثوقية التقارير المالية. حيث أن مجلس الإدارة المستقل يكون له دوافع أو حوافز أعلى لتطوير سمعته في الأسواق الخارجية لأعضاء مجلس الإدارة. فقد قامت هذه الدراسة بفحص العلاقة بين غش القوائم المالية وهيكل مجلس الإدارة

(ب) دور لجنة المراجعة في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية

تعتبر لجنة المراجعة أحد لجان مجلس الإدارة التي تساهم بدور إشرافي مهم من خلال ما تقوم به من مهام، وما يفوض إليها من صلاحيات، في ضوء دور مجلس الإدارة نفسه ومحدداته كأحد آليات حوكمة الشركات. وقد أكدت التقارير واللوائح الصادرة حول حوكمة الشركات وتعزيزها، على أهمية الدور الذي تؤديه لجنة المراجعة كأحد آليات الحوكمة، وطبيعة هذا الدور والوظائف التي يجب أن تقوم بها اللجنة، حتى تكون آلية فعالة للحوكمة.

ومن ضمن مسئولية لجنة المراجعة تحسين السياسات العامة للإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال: BRT 2002

١- حجم المخاطرة Risk Profile: لجنة المراجعة يجب أن تفهم حجم وحالة المخاطرة للمنشأة

ومراقبة وتقييم ممارسات إدارة المخاطر المتعلقة بممارسات سياسات المسؤولية الاجتماعية

٢- السياسات المحاسبية الهامة (الحرية)، الأحكام والتقديرات Critical accounting policies،

and estimates, judgments : لجنة المراجعة يجب أن تفحص وتناقش مع الإدارة السياسات

المحاسبية الهامة للمنشأة، وجودة الأحكام Judgments، والتقديرات التي تجريها الإدارة عن المسؤولية الاجتماعية.

٣- الرقابة الداخلية Internal controls: على لجنة المراجعة فهم والإطلاع على نظم الرقابة

الداخلية بالمنشأة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وفحصها بصفة دورية مع كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ومعرفة كفاءتها.

- ٤- الالتزام Compliance: ما لم يقوم مجلس الإدارة أو إحدى اللجان التابعة له، فإنه يتوجب على لجنة المراجعة فحص ومراجعة الإجراءات التي تتبعها المنشأة للالتزام بالقانون والسياسات الهامة في المنشأة، بما فيها المبادئ الأخلاقية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.
- ومن ناحية أخرى ولكي تقوم لجنة المراجعة بمسؤولية الرقابة والإشراف على عملية الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية، فإنه يتوجب على أعضاء اللجنة أن يمتلكون الخبرة بالجوانب المالية التي تمكنهم من القيام بذلك، حيث يجب أن تشمل الخبرة الجوانب التالية: الخبرة المالية، الخبرة بالحوكمة، الخبرة بعمليات المنشأة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية. Bedard, et al. 2004.
- وهناك أربع محددات للجنة المراجعة الفعالة: (DeZoort، 2002)
- التكوين Composition، ويشمل الخبرة، الاستقلالية، النزاهة، والموضوعية.
 - السلطات Authority، وتشمل المسؤوليات، تأثير توجيهات مجلس الإدارة، اللوائح والقوانين، قواعد التسجيل في سوق الأوراق المالية.
 - الموارد Resources، وتشمل وجود العدد الكافي من الأعضاء، التواصل مع الإدارة والمراجع الخارجي والمراجعة الداخلية.
 - الجدية والنشاط Diligence، وتشمل الحوافز incentive، الدوافع motivation، والمواظبة perseverance.

كما أشارت قائمة مبادئ وقواعد حوكمة الشركات Corporate Governance Code and Principles في الولايات المتحدة الأمريكية الصادرة في مارس ٢٠٠٧ بعنوان "TIAA - CREF Policy Statement on Corporate Governance" إلى أن لجنة المراجعة يجب أن تراقب ممارسات الالتزام المحاسبي Accounting Compliance وإدارة المخاطر في المنشأة، وأنها مسئولة عن ضمان السلامة المالية Financial integrity لأنشطة الأعمال.

وأشارت هذه القواعد الخاصة بحوكمة الشركات بأن لجنة المراجعة تعتبر مسئولة عن ضمان جودة وسلامة القوائم المالية للمنشأة، وكذلك كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية للمنشأة، وفعالية عمليات الإدارة لمراقبة وإدارة مخاطر أنشطة الأعمال.

ولذلك فإن لجنة المراجعة تؤدي دوراً هاماً في الرقابة الداخلية على عملية الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة، ليس بسبب المساعدة في تحسين وتطوير حوكمة الشركات في إطارها العام، ولكن أيضاً بسبب المساهمة الفعلية في تطوير الرقابة الداخلية.

وقد صدر قرار من مجلس إدارة هيئة السوق المالية السعودية بتاريخ ١٠/١١/٢٠٠٨ يلزم الشركات المدرجة اسهمها في السوق المالية اعتباراً من عام ٢٠٠٩ بأن يشكل مجلس إدارتها لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين يكون من مهامها دراسة جودة ومصداقية التقارير المالية قبل العرض على مجلس الإدارة لاعتمادها.

وترى الباحثة أن لجنة المراجعة يمكن أن تكون أكثر فائدة لممارسة الإشراف والرقابة الفعالة على الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية ، إذا هي احتوت أو كان من بين أعضائها من لديهم الخبرة في مجال ممارسة الأنشطة الاجتماعية، ذلك أن هذه الخبرات التي لدى أعضاء لجنة المراجعة في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية سوف تساعد منشآت الاعمال السعوديه في تحسين نظم الرقابة الداخلية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.

(ج) دور المراجعة الداخلية في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية:

عرف معهد المراجعين الداخليين المراجعة الداخلية بأنها "نشاط تقييبي واستشاري موضوعي مستقل، يصمم بغرض إضافة قيمة وتحسين عمليات المنشأة. وهي تساعد المنشأة في تحقيق أهدافها بتوفير مدخل منتظم لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر، والرقابة وعمليات الحوكمة " (Pickett, 2004) وأكد بأن مهنة المراجعة الداخلية تعتبر واحدة من أربعة عناصر أساسية في حوكمة الشركات الفعالة، إلى جانب لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، والمراجع الخارجي (Prawitt et al., 2006).

وتؤدي المراجعة الداخلية دوراً هاماً في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية نظراً لما تقوم به من أنشطة ترتبط بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها منشآت الاعمال من أنشطة المسؤولية الاجتماعية، حيث تهدف المراجعة الداخلية إلى وضع نظم لتقييم وسائل ونظم وإجراءات إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية في المنشأة ولتطبيق قواعد الحوكمة بها على نحو سليم، كما يتم وضع نظم وإجراءات المراجعة الداخلية بناء على تصور ودراسة للمخاطر التي تواجه المنشأة، على أن يستعان في ذلك بأراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات ومديري الشركة وأن يتم تحديث ومتابعة وتقييم تلك المخاطر بشكل دوري

مما سبق يتضح ان حوكمة الشركات هي عبارة عن نظام أو إطار يتضمن مجموعة آليات وعناصر تعمل معاً، لضبط أداء إدارة المنشأة، وما تتخذه من قرارات وأفعال، بحيث يصب في مصلحة الملاك أو حملة الأسهم بشكل محدد، وفي مصلحة أصحاب المصلحة بشكل عام، فهي تتضمن عناصر وآليات مهمة في تحسين مصداقية التقرير المالي والمعلومات المحاسبية والإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية.

وترى الباحثة ان المراجعة الداخلية كأحد اليات الحوكمة الداخلية تساهم في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية من خلال العناصر التالية:

- ١- تؤدي المراجعة الداخلية دوراً هاماً في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية نظراً لما تقوم به من أنشطة ترتبط بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها منشآت الاعمال من أنشطة المسؤولية الاجتماعية.
- ٢- تهدف المراجعة الداخلية إلى وضع نظم لتقييم وسائل ونظم وإجراءات إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية في المنشأة

- ٣- تساهم المراجعة الداخلية في إرساء وتدعيم مقومات الإفصاح والشفافية والقابلية للمحاسبة عن المسؤولية البيئية
- ٤- تساهم المراجعة الداخلية في التأكد من مدى صحة ودقة وسلامة البيانات الاجتماعية التي تعكس كافة الأنشطة داخل مجالات المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال.
- ٥- تحقيق كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة المنشأة ودعم موقفها التنافسي بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو مما يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة الأمر الذي يترتب عليه تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية.
- ٦- تساهم المراجعة الداخلية في تلافي المنشآت مخاطر التعرض لعقوبات وجزاءات قوانين وتشريعات حماية البيئة حيث يعد ذلك أحد الدوافع نحو الاهتمام بالمراجعة البيئية.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية واختبارات الفروض

مقدمة:

تعد الدراسة الميدانية محاولة لدعم الجانب النظري علي امكانية تحليل دور الآليات الداخلية للحكومة في تحسين الافصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال السعودية (شركات قطاع الاسمنت) من خلال استقراء وتحليل آراء مجتمع الدراسة بما يتمتعوا به من خبرة علمية وعملية وذلك لتأكيد النتائج التي تم التوصل اليها في الاطار النظري وتتناول الباحثة في هذا المحور ما يلي:

أولاً: اسلوب الدراسة:

ثانياً: عينة الدراسة.

ثالثاً: تصميم قائمة الاستقصاء:

رابعاً: اساليب التحليل الإحصائي للبيانات ونتائجه.

خامساً: اختبارات الفروض

أولاً: اسلوب الدراسة:

اعتمدت الباحثة في الدراسة الميدانية علي أسلوب قائمة الاستقصاء، حيث قامت بإعداد هذه القائمة في شكل أسئلة تم صياغتها في ضوء فروض وأهداف الدراسة، وقد تم توزيع القائمة علي عينة من إدارات المراجعة الداخلية، اعضاء لجان المراجعة لمنشآت الاعمال السعوديه (شركات قطاع الاسمنت - شركات قطاع البتروكيماويات - شركات قطاع التشييد والبناء - شركات الاستثمار الصناعي)، ومكاتب المراجعة الخارجية التي تراجع تلك الشركات بالمملكة، وقد تم عمل مقابلات شخصية مع بعض مفردات العينة وذلك للتحقق من مدي ملائمة أسئلة الاستقصاء من ناحية، وفهم المستقصين لمعني ومضمون الأسئلة من ناحية أخرى.

ثانياً: عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في ثلاث مجموعات هي الاكثر ارتباطا بموضوع البحث وهي ٤٢ من إدارات المراجعة الداخلية، ٢١ من لجان المراجعة، ٢٣ من مكاتب المراجعة الخارجية، وتم اختيارهم

باستخدام العينة العشوائية البسيطة، وكانت نسبة الاستجابة الكلية ٧١,٦٧%، كما هي موضحة في الجدول التالي:

عينة الدراسة الميدانية

فئات الدراسة	عدد القوائم المرسلّة	عدد القوائم المستلمة	عدد القوائم المستبعدة	القوائم الصالحة للتحليل	
				العدد	النسبة %
إدارات المراجعة الداخلية	٦٠	٤٧	٥	٤٢	٧٠%
اعضاء لجان المراجعة	٣٠	٢٢	١	٢١	٧٠%
مكاتب المراجعة الخارجية	٣٠	٢٥	٢	٢٣	٧٦,٦٧%
الإجمالي	١٢٠	٩٤	٨	٨٦	٧١,٦٧%

ثالثاً: تصميم قائمة الاستقصاء:

تم تصميم أسئلة قائمة الاستقصاء بحيث تشمل علي ما يلي:

- ١- بيانات شخصية عن المستقضي منهم (الصفات الديموجرافية) لاستخدامها في تحليل العلاقة بين إجابات المستقضي منهم وخبرتهم العملية والعلمية.
- ٢- أسئلة تم صياغتها حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وقد أتمدت عليها الباحثة بدلاً من المقياس الثنائي الذي يتضمن خيارين والمقياس الثلاثي الذي يتضمن ثلاثة خيارات وذلك لتوسيع الإجابة حول قوة الموافقة وتحقيق المرونة في تقييم الوزن النسبي لكل متغير وتم صياغته كالآتي:

الإجابة الوصفية	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الترجيح الرقمي	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

رابعاً: اساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

بعد تفريغ وترميز البيانات وادخالها للحاسب الألي، تم استخدام الاصدار التاسع عشر من البرنامج الاحصائي (SPSS (The Statistical Package For The Social Sciences في اجراء التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة الميدانية، وتم استخدام الاساليب الاحصائية التالية لإثبات صحة الفروض:

أ- معامل الفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لقياس الاتساق الداخلي للمستقضي منهم حول متغيرات الدراسة، هو أسلوب يهتم بمدى إمكانية الاعتماد علي نتائج تحليل بيانات قائمة الاستقصاء بمعنى مدى تجانس الإجابات بين المستقضي منهم ومدى إمكانية تعميم نتائجها علي المجتمع وذلك من خلال اختبارات معامل الثبات ومعامل الصدق.

ب- الوسط الحسابي والانحراف المعياري وهى من الاساليب الوصفية بغرض تلخيص البيانات الاحصائية وتم استخدامهم في حساب معامل التشتت النسبي بهدف توضيح مدى تشتت الآراء حول عناصر الاستقصاء.

ج- اختبار Kruskal - Wallis: وهو اختبار لا معلمي بديل لتحليل التباين ويستخدم لتحديد الفروق بين اجابات مفردات العينة من البنود المختلفة.

وتتناول الباحثة كل عنصر من العناصر السابقة بشئ من التفصيل كما يلي:

١- معاملي الثبات والصدق:

تم حساب معامل الثبات (Alpha) لأسئلة الاستقصاء (ما يسمى بمعامل الاعتمادية)، وذلك لبحث مدى الاعتماد علي نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج.

وباستعراض الجدول رقم (1) يتضح أن قيم معاملي الثبات و الصدق مقبولة لجميع الأسئلة، حيث تضمنت قائمة الاستقصاء علي خمسة عناصر تأخذ شكل ليكرت الخماسي وكل عنصر يتضمن مجموعة من النقاط، وتراوحت قيمة معامل الثبات بين (٠,٧٧٥) للفقرة الثالثة " دور مجلس الإدارة في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية "، و (٠,٩٠٣) للفقرة الرابعة " دور لجنة المراجعة في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية "، وتتراوح قيم معامل الصدق، نجد أنها تتراوح بين (٠,٨٨٠) للفقرة الثالثة " دور مجلس الإدارة في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية "، و (٠,٩٥٠) للفقرة الرابعة " دور لجنة المراجعة في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية، حيث ان (معامل الصدق يساوي الجذر التربيعي لمعامل الثبات).

وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

جدول رقم (1)

معاملي الثبات والصدق لأسئلة استمارة الاستقصاء

الفقرة	البيان	عدد العناصر	معامل الثبات (Alpha)*	معامل الصدق Validity
الأولى	تتمثل مشاكل الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال السعودية (شركات قطاع الاسمنت)	٩	٠,٨٦٦	٠,٩٣١
الثانية	دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال السعودية	٦	٠,٨٤٩	٠,٩٢١
الثالثة	دور مجلس الإدارة في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية	٤	٠,٧٧٥	٠,٨٨٠

الرابعة	دور لجنة المراجعة في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية	٨	٠,٩٠٣	٠,٩٥٠
الخامسة	دور المراجعة الداخلية في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية	٦	٠,٨٩٢	٠,٩٤٤

خامساً: اختبارات الفروض: تم اختبار فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول: والذي ينص على

" لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (إدارات المراجعة الداخلية، لجان المراجعة، ومكاتب المراجعة الخارجية) حول مشاكل الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال السعودية "

يعرض جدول رقم (2) الإحصاء الوصفي لمشاكل الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال السعودية من وجهة نظر عينة الدراسة (إدارات المراجعة الداخلية، أعضاء لجان المراجعة، ومكاتب المراجعة الخارجية)، ويتضح من الجدول ارتفاع متوسط آراء إدارات المراجعة الداخلية حول العنصر " تأتي أهمية المسؤولية الاجتماعية نتيجة ازدياد المطالبة من قبل الجهات المهنية لمنشآت الأعمال بالإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي " بمتوسط (4.55)، وانحراف معياري (0.59). وارتفاع متوسط آراء أعضاء لجان المراجعة حول العنصر " تأتي أهمية المسؤولية الاجتماعية نتيجة ازدياد المطالبة من قبل الجهات المهنية لمنشآت الأعمال بالإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي " بمتوسط (4.48) وانحراف معياري (0.602)، بينما ارتفع متوسط آراء مكاتب المراجعة الخارجية حول العنصر " تأتي أهمية المسؤولية الاجتماعية نتيجة ازدياد المطالبة من قبل الجهات المهنية لمنشآت الأعمال بالإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي " بمتوسط (4.61) وانحراف معياري (0.583)، ويتضح انخفاض الانحراف المعياري مما يدل على انخفاض التباين بين آراء فئات الدراسة.

ولاختبار معنوية الفرق بين الوسط الحسابي لفئات الدراسة تم استخدام اختبار Kruskal-Wallis (أحد الاختبارات اللامعلمية لاختبار الفرق بين أكثر من متوسطين) وهو اختبار بديل لتحليل التباين ANOVA وذلك لاختبار عدم وجود فرق بين آراء فئات الدراسة حول مشاكل الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال السعودية ويعرض جدول رقم (3) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (2)

الإحصاء الوصفي لآراء فئات الدراسة حول مشاكل الإفصاح
والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال السعودية

العناصر					
إدارات المراجعة الداخلية		اعضاء لجان المراجعة		مكاتب المراجعة الخارجية	
وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
4.14	.472	4.14	.478	4.09	.417
4.10	.532	4.05	.498	4.09	.515
3.90	.617	4.00	.707	3.91	.596
4.05	.439	4.05	.384	4.04	.367
4.12	.504	4.14	.478	4.09	.515
4.55	.593	4.48	.602	4.61	.583
4.17	.490	4.10	.436	4.26	.619
4.36	.577	4.24	.539	4.26	.541
4.29	.457	4.29	.463	4.30	.470

جدول رقم (٣)

يوضح قياس التباين في آراء مجموعات العينة (Kruskal-Wallis)

عناصر	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مستوى المعنوية p-value
تفتقر منشآت الاعمال عن تقديم المعلومات الكافية والالزمة للقياس والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	إدارات المراجعة الداخلية	42	44.12	.870
	اعضاء لجان المراجعة	21	44.12	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	41.80	
	الإجمالي	86		
عدم وضوح الرؤية حول اثر المسؤولية الاجتماعية على الاداء المالي للمنشأة	إدارات المراجعة الداخلية	42	44.05	.936
	لجان المراجعة	21	42.19	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	43.70	
	الإجمالي	86		
عدم وضوح دور آليات الحوكمة في تحسين الافصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية	إدارات المراجعة الداخلية	42	42.64	.857
	اعضاء لجان المراجعة	21	45.79	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	42.98	
	الإجمالي	86		
بالقدر الاجتماعية المسؤولية عن المحاسبة تحظى لم المهنية الجمعيات جانب من من الاهتمام الكافي للمحاسبة	إدارات المراجعة الداخلية	42	43.57	.999
	اعضاء لجان المراجعة	21	43.52	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	43.35	
	الإجمالي	86		
تستمد المسؤولية الاجتماعية قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها التطوعية	إدارات المراجعة الداخلية	42	43.62	.937
	اعضاء لجان المراجعة	21	44.45	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	42.41	
	الإجمالي	86		
تأتي أهمية المسؤولية الاجتماعية نتيجة ازدياد المطالبة من قبل الجهات المهنية لمنشآت الاعمال بالإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي	إدارات المراجعة الداخلية	42	43.57	.714
	اعضاء لجان المراجعة	21	40.64	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	45.98	
	الإجمالي	86		
قيام منشآت الاعمال السعودية بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن دعم أفراد المجتمع للمساهمة في إنجاح أهداف المنشأة	إدارات المراجعة الداخلية	42	43.11	.496
	اعضاء لجان المراجعة	21	40.21	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	47.22	
	الإجمالي	86		
يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قوائم مالية تعرض الأداء الاجتماعي إلى جانب الأداء الاقتصادي	إدارات المراجعة الداخلية	42	45.76	.627
	اعضاء لجان المراجعة	21	40.88	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	41.76	
	الإجمالي	86		
لا يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في صلب القوائم المالية المنشورة، بل يكتفى بعرضها كملاحظات هامشية أو تقارير إضافية	إدارات المراجعة الداخلية	42	43.29	.986
	اعضاء لجان المراجعة	21	43.29	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	44.09	
	الإجمالي	86		

يتضح من نتائج جدول رقم (3) أنه لا يوجد اختلاف معنوي حول مشاكل الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال السعودية عند مستوى معنوية ٥%، حيث إن قيم $P - Value$ أكبر من مستوى المعنوية ٥%، مما يدل على عدم وجود اختلاف معنوي بين متوسط آراء فئات الدراسة حول تلك العناصر حسب الوظيفة. مما سبق يتضح صحة الفرض الأول:

" لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (إدارات المراجعة الداخلية، أعضاء لجان المراجعة، ومكاتب المراجعة الخارجية) حول مشاكل الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال السعودية "

الفرض الثاني: والذي ينص على

" لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور الآليات الداخلية للحكومة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية ". ولاختبار هذا الفرض فقد تم صياغة الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول:

" لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أهمية دور الحكومة في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية".

يعرض جدول رقم (4) الإحصاء الوصفي لدور الحكومة في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية من وجهة نظر عينة الدراسة (إدارات المراجعة الداخلية، أعضاء لجان المراجعة، ومكاتب المراجعة الخارجية)، ويتضح من الجدول ارتفاع متوسط آراء إدارات المراجعة الداخلية حول العنصر " لا يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في صلب القوائم المالية المنشورة، بل يكتفى بعرضها كملاحظات هامشية أو تقارير إضافية " بمتوسط (4.29)، وانحراف معياري (4.457). وارتفاع متوسط آراء أعضاء لجان المراجعة حول العنصر " لا يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في صلب القوائم المالية المنشورة، بل يكتفى بعرضها كملاحظات هامشية أو تقارير إضافية " بمتوسط (4.29) وانحراف معياري (4.463)، بينما ارتفع متوسط آراء مكاتب المراجعة الخارجية حول العنصر " لا يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في صلب القوائم المالية المنشورة، بل يكتفى بعرضها كملاحظات هامشية أو تقارير إضافية " بمتوسط (4.30) وانحراف معياري (4.470)، ويتضح انخفاض الانحراف المعياري مما يدل على انخفاض التباين بين آراء فئات الدراسة.

ولاختبار معنوية الفرق بين الوسط الحسابي لفئات الدراسة تم استخدام اختبار Kruskal-Wallis (أحد الاختبارات اللامعلمية لاختبار الفرق بين أكثر من متوسطين) وهو اختبار بديل لتحليل التباين ANOVA وذلك لاختبار عدم وجود فرق بين آراء فئات الدراسة حول دور الحكومة في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية ويعرض جدول رقم (5) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (٤)

الافصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال السعودية

العناصر					
إدارات المراجعة الداخلية		اعضاء لجان المراجعة		مكاتب المراجعة الخارجية	
وسط	اتحراف معياري	وسط	اتحراف معياري	وسط	اتحراف معياري
4.14	.472	4.14	.478	4.09	.417
4.10	.532	4.05	.498	4.09	.515
3.90	.617	4.00	.707	3.91	.596
4.05	.439	4.05	.384	4.04	.367
4.12	.504	4.14	.478	4.09	.515
4.29	.457	4.29	.463	4.30	.470

جدول رقم (٥)

يوضح قياس التباين في آراء مجموعات العينة (Kruskal-Wallis)

عناصر	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مستوى المعنوية p-value
تفتقر منشآت الاعمال عن تقديم المعلومات الكافية والالزمة للقياس والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	إدارات المراجعة الداخلية	42	43.71	.867
	اعضاء لجان المراجعة	21	41.67	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	44.78	
	الإجمالي	86		
عدم وضوح الرؤية حول اثر المسؤولية الاجتماعية على الاداء المالي للمنشأة	إدارات المراجعة الداخلية	42	43.21	.899
	لجان المراجعة	21	42.29	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	45.13	
	الإجمالي	86		
عدم وضوح دور آليات الحوكمة فى تحسين الافصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية	إدارات المراجعة الداخلية	42	42.62	.672
	اعضاء لجان المراجعة	21	47.26	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	41.67	
	الإجمالي	86		
لم تحظى المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقدر	إدارات المراجعة الداخلية	42	43.04	.828
	اعضاء لجان المراجعة	21	46.10	

		41.98	23	مكاتب المراجعة الخارجية	الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية للمحاسبة
			86	الإجمالي	
غير معنوية	.396	46.90	42	إدارات المراجعة الداخلية	تستمد المسؤولية الاجتماعية قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها التطوعية
		41.21	21	اعضاء لجان المراجعة	
		39.37	23	مكاتب المراجعة الخارجية	
			86	الإجمالي	
غير معنوية	.759	42.27	42	إدارات المراجعة الداخلية	لا يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في صلب القوائم المالية المنشورة، بل يكتفى بعرضها كملاحظات هامشية أو تقارير إضافية
		46.50	21	اعضاء لجان المراجعة	
		43.00	23	مكاتب المراجعة الخارجية	
			86	الإجمالي	

يتضح من نتائج جدول رقم (٥) أنه لا يوجد اختلاف معنوي حول دور الحوكمة في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية عند مستوى معنوية ٥%، حيث إن قيم $P - Value$ أكبر من مستوى المعنوية ٥%، مما يدل على عدم وجود اختلاف معنوي بين متوسط آراء فئات الدراسة حول تلك العناصر حسب الوظيفة.

مما سبق يتضح صحة الفرض الفرعي الأول:

" لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أهمية دور الحوكمة في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية".
الفرض الفرعي الثاني:

" لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور مجلس الإدارة كأحد الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية ".

يعرض جدول رقم (٦) الإحصاء الوصفي لدور مجلس الإدارة كأحد الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية من وجهة نظر عينة الدراسة (إدارات المراجعة الداخلية، أعضاء لجان المراجعة، مكاتب المراجعة الخارجية)، ويتضح من الجدول ارتفاع متوسط آراء إدارات المراجعة الداخلية حول العنصر " التأكد من أن مطالبات الموازنة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية مفهومة ولها تبريراتها في الخطة لعدد من السنوات " بمتوسط (4.33)، وانحراف معياري (6.50). وارتفاع متوسط آراء أعضاء لجان المراجعة حول العنصر " مراقبة تقدم منشآت الأعمال في تنفيذ استراتيجيتها بما في ذلك إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية " بمتوسط (4.29) وانحراف معياري (6.44)، بينما ارتفع متوسط آراء مكاتب المراجعة الخارجية حول العنصر " التأكد من أن مطالبات الموازنة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية مفهومة ولها تبريراتها في الخطة لعدد من السنوات " بمتوسط (4.35) وانحراف معياري (6.47)، ويتضح انخفاض الانحراف المعياري مما يدل على انخفاض التباين بين آراء فئات الدراسة.

ولاختبار معنوية الفرق بين الوسط الحسابي لفئات الدراسة تم استخدام اختبار Kruskal-Wallis (أحد الاختبارات اللامعلمية لاختبار الفرق بين أكثر من متوسطين) وهو اختبار بديل لتحليل التباين

ANOVA وذلك لاختبار عدم وجود فرق بين اراء فئات الدراسة حول لدور مجلس الادارة كأحد الاليات الداخلية للحوكمة في تحسين الافصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال السعودية. ويعرض جدول رقم (٧) نتائج هذا الاختبار.

(جدول رقم ٦)

الإحصاء الوصفي لآراء فئات الدراسة حول دور مجلس الادارة كأحد الاليات الداخلية للحوكمة في تحسين الافصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال السعودية

العناصر						معدّي القوائم المالية		واضعي المعايير المحاسبية		المحللين الماليين	
						وسط	انحراف معياري	وسط	انحراف معياري	وسط	انحراف معياري
التأكد من ان استراتيجية وخطة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية يتم تطويرها باعتبارها جزءاً مكملاً لخطة واستراتيجية المنظمة بشكل عام						3.90	.692	3.90	.768	4.00	.674
مراقبة تقدم منشآت الاعمال في تنفيذ استراتيجيتها بما في ذلك إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية						4.21	.470	4.29	.644	4.22	.518
التأكد من أن مطالبات الموازنة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية مفهومة ولها تبريراتها في الخطة لعدد من السنوات						4.33	.650	4.29	.644	4.35	.647
التأكد من أن عوامل المخاطرة المرتبطة بالنظم المطبقة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تم توجيهها						3.95	.697	3.95	.669	3.91	.668

جدول رقم (٧)

يوضح قياس التباين في آراء مجموعات العينة (اختبار كروسكال ويلز Kruskal-Wallis)

عناصر		مجموعات العينة		العدد	متوسط الرتب	مستوى المعنوية p-value
التأكد من ان استراتيجية وخطة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية يتم تطويرها باعتبارها جزءاً مكملاً لخطة واستراتيجية المنظمة بشكل عام		إدارات المراجعة الداخلية		42	42.67	.900
		اعضاء لجان المراجعة		21	43.21	
		مكاتب المراجعة الخارجية		23	45.28	
		الإجمالي		86		
مراقبة تقدم منشآت الاعمال في تنفيذ استراتيجيتها بما في ذلك إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية		إدارات المراجعة الداخلية		42	42.52	.788
		اعضاء لجان المراجعة		21	46.17	
		مكاتب المراجعة الخارجية		23	42.85	
		الإجمالي		86		
التأكد من أن مطالبات الموازنة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية مفهومة ولها تبريراتها في الخطة لعدد من السنوات		إدارات المراجعة الداخلية		42	43.83	.935
		اعضاء لجان المراجعة		21	41.98	
		مكاتب المراجعة الخارجية		23	44.28	
		الإجمالي		86		
التأكد من أن عوامل المخاطرة المرتبطة بالنظم المطبقة		إدارات المراجعة الداخلية		42	43.82	.973
						غير معنوية

		43.88	21	اعضاء لجان المراجعة	للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تم توجيهه
		42.57	23	مكاتب المراجعة الخارجية	
			86	الإجمالي	

ويتضح من نتائج جدول رقم (٧) أنه لا يوجد اختلاف معنوي حول كأحد الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية عند مستوى معنوية ٥%، حيث إن قيم $P - Value$ أكبر من مستوى المعنوية ٥%، مما يدل على عدم وجود اختلاف معنوي بين متوسط آراء فئات الدراسة حول تلك العناصر.

مما سبق يتضح صحة الفرض الفرعي الثاني:

" لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور مجلس الإدارة كأحد الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية ".

الفرض الفرعي الثالث:

" لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور لجان المراجعة كأحد الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية ".

يعرض جدول رقم (8) الإحصاء الوصفي لدور لجان المراجعة كأحد الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية من وجهة نظر عينة الدراسة (إدارات المراجعة الداخلية، أعضاء لجان المراجعة، مكاتب المراجعة الخارجية)، ويتضح من الجدول ارتفاع متوسط آراء إدارات المراجعة الداخلية حول العنصر " لجنة المراجعة تتولى الاطلاع على نظم الرقابة الداخلية بالمنشأة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وفحصها بصفة دورية مع كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ومعرفة كفاءتها " بمتوسط (4.33)، وانحراف معياري (0.650). وارتفاع متوسط آراء أعضاء لجان المراجعة حول العنصر " لجنة المراجعة تتولى الاطلاع على نظم الرقابة الداخلية بالمنشأة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وفحصها بصفة دورية مع كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ومعرفة كفاءتها " بمتوسط (4.48) وانحراف معياري (0.512)، بينما ارتفع متوسط آراء مكاتب المراجعة الخارجية حول العنصر " لجنة المراجعة تتولى الاطلاع على نظم الرقابة الداخلية بالمنشأة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وفحصها بصفة دورية مع كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ومعرفة كفاءتها " بمتوسط (4.39) وانحراف معياري (0.891)، ويتضح انخفاض الانحراف المعياري مما يدل على انخفاض التباين بين آراء فئات الدراسة.

ولاختبار معنوية الفرق بين الوسط الحسابي لفئات الدراسة تم استخدام اختبار Kruskal-Wallis (أحد الاختبارات اللامعلمية لاختبار الفرق بين أكثر من متوسطين) وهو اختبار بديل لتحليل التباين ANOVA وذلك لاختبار عدم وجود فرق بين آراء فئات الدراسة حول دور لجان المراجعة كأحد

الاليات الداخلية للحوكمة في تحسين الافصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال السعودية، ويعرض جدول رقم (٩) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (٨)

الإحصاء الوصفي لآراء فئات الدراسة حول دور لجان المراجعة كأحد الاليات الداخلية للحوكمة في تحسين الافصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الاعمال السعودية

العناصر						إدارات المراجعة الداخلية		اعضاء لجان المراجعة		مكاتب المراجعة الخارجية	
						وسط	انحراف معياري	وسط	انحراف معياري	وسط	انحراف معياري
تتمثل مسؤولية لجنة المراجعة في تحسين السياسات العامة للإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية						3.93	.513	4.14	.655	3.91	.515
تؤدي لجنة المراجعة دوراً هاماً في الرقابة الداخلية على عملية الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة						4.12	.550	4.29	.644	4.13	.548
أن لجنة المراجعة يمكن أن تكون أكثر فائدة لممارسة الإشراف والرقابة الفعالة على الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية ، إذا هي احتوت أو كان من بين أعضائها من لديهم الخبرة في مجال ممارسة الأنشطة الاجتماعية						3.81	.634	4.05	.740	3.83	.650
تعتبر لجنة المراجعة مسؤولة عن ضمان جودة وسلامة القوائم المالية للمنشأة، وكذلك كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية للمنشأة ، وفعالية عمليات الإدارة لمراقبة وإدارة مخاطر أنشطة المسؤولية الاجتماعية.						4.24	.576	4.38	.590	4.17	.576
تراقب لجنة المراجعة ممارسات الالتزام المحاسبي وإدارة المخاطر في المنشأة، وأنها مسؤولة عن ضمان السلامة المالية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية.						3.90	.532	4.10	.625	3.83	.491
يتوجب على لجنة المراجعة فحص ومراجعة الإجراءات التي تتبعها المنشأة للالتزام بالقانون والسياسات الهامة في المنشأة، بما فيها المواثيق الأخلاقية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.						4.05	.539	4.14	.573	4.00	.522
لجنة المراجعة يجب أن تفحص وتناقش مع الإدارة السياسات المحاسبية الهامة للمنشأة، وجودة الأحكام، والتقديرات التي تجريها الإدارة عن المسؤولية الاجتماعية						4.17	.490	4.14	.478	4.09	.417
لجنة المراجعة تتولى الإطلاع على نظم الرقابة الداخلية بالمنشأة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وفحصها بصفة دورية مع كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ومعرفة كفاءتها.						4.33	.650	4.48	.512	4.39	.891

جدول رقم (٩)

يوضح قياس التباين في آراء مجموعات العينة (Kruskal-Wallis)

عناصر	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مستوى المعنوية p-value
تتمثل مسئولية لجنة المراجعة في تحسين السياسات العامة للإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية	إدارات المراجعة الداخلية	42	41.76	.291
	اعضاء لجان المراجعة	21	49.50	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	41.20	
	الإجمالي	86		
تؤدي لجنة المراجعة دوراً هاماً في الرقابة الداخلية على عملية الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة	إدارات المراجعة الداخلية	42	41.81	.481
	لجان المراجعة	21	48.31	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	42.20	
	الإجمالي	86		
أن لجنة المراجعة يمكن أن تكون أكثر فائدة لممارسة الإشراف والرقابة الفعالة على الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية ، إذا هي احتوت أو كان من بين أعضائها من لديهم الخبرة في مجال ممارسة الأنشطة الاجتماعية	إدارات المراجعة الداخلية	42	41.49	.414
	اعضاء لجان المراجعة	21	49.14	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	42.02	
	الإجمالي	86		
تعتبر لجنة المراجعة مسئولة عن ضمان جودة وسلامة القوائم المالية للمنشأة، وكذلك كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية للمنشأة ، وفعالية عمليات الإدارة لمراقبة وإدارة مخاطر أنشطة المسؤولية الاجتماعية.	إدارات المراجعة الداخلية	42	42.81	.463
	اعضاء لجان المراجعة	21	48.26	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	40.41	
	الإجمالي	86		
تراقب لجنة المراجعة ممارسات الالتزام المحاسبي وإدارة المخاطر في المنشأة، وأنها مسئولة عن ضمان السلامة المالية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية.	إدارات المراجعة الداخلية	42	42.60	.263
	اعضاء لجان المراجعة	21	49.40	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	39.76	
	الإجمالي	86		
يتوجب على لجنة المراجعة فحص ومراجعة الإجراءات التي تتبعها المنشأة للالتزام بالقانون والسياسات الهامة في المنشأة، بما فيها المواثيق الأخلاقية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية	إدارات المراجعة الداخلية	42	43.11	.663
	اعضاء لجان المراجعة	21	46.67	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	41.33	
	الإجمالي	86		
لجنة المراجعة يجب أن تفحص وتناقش مع الإدارة السياسات المحاسبية الهامة للمنشأة، وجودة الأحكام، والتفديرات التي تجريها الإدارة عن المسؤولية الاجتماعية	إدارات المراجعة الداخلية	42	44.62	.787
	اعضاء لجان المراجعة	21	43.64	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	41.33	
	الإجمالي	86		
لجنة المراجعة تتولى الإطلاع على نظم الرقابة الداخلية بالمنشأة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وفحصها بصفة دورية مع كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ومعرفة كفاءتها.	إدارات المراجعة الداخلية	42	41.20	.633
	اعضاء لجان المراجعة	21	45.26	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	46.09	
	الإجمالي	86		

يتضح من نتائج جدول رقم (٩) أنه لا يوجد اختلاف معنوي حول لجان المراجعة كأحد الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية عند مستوى معنوية ٥%، حيث إن قيم $P - Value$ أكبر من مستوى المعنوية ٥%، مما يدل على عدم وجود اختلاف معنوي بين متوسط آراء فئات الدراسة حول تلك العناصر حسب الوظيفة. مما سبق يتضح صحة الفرض الفرعي الثالث:

" لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور لجان المراجعة كأحد الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية ".

الفرض الفرعي الرابع:

" لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور المراجعة الداخلية كأحد الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية ".

يعرض جدول رقم (١٠) الإحصاء الوصفي لدور المراجعة الداخلية كأحد الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية من وجهة نظر عينة الدراسة (إدارات المراجعة الداخلية، أعضاء لجان المراجعة، مكاتب المراجعة الخارجية)، ويتضح من الجدول ارتفاع متوسط آراء إدارات المراجعة الداخلية حول العنصر " تهدف المراجعة الداخلية إلى وضع نظم لتقييم وسائل ونظم وإجراءات إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية في المنشأة " بمتوسط (4.38)، وانحراف معياري (661). وارتفاع متوسط آراء أعضاء لجان المراجعة حول العنصر " تساهم المراجعة الداخلية في تلافي المنشآت مخاطر التعرض لعقوبات وجزاءات قوانين وتشريعات حماية البيئة حيث يعد ذلك أحد الدوافع نحو الاهتمام بالمراجعة البيئية " بمتوسط (4.24) وانحراف معياري (539)، بينما ارتفع متوسط آراء مكاتب المراجعة الخارجية حول العنصر " تساهم المراجعة الداخلية في تلافي المنشآت مخاطر التعرض لعقوبات وجزاءات قوانين وتشريعات حماية البيئة حيث يعد ذلك أحد الدوافع نحو الاهتمام بالمراجعة البيئية " بمتوسط (4.26) وانحراف معياري (689)، ويتضح انخفاض الانحراف المعياري مما يدل على انخفاض التباين بين آراء فئات الدراسة.

ولاختبار معنوية الفرق بين الوسط الحسابي لفئات الدراسة تم استخدام اختبار Kruskal-Wallis (أحد الاختبارات اللامعلمية لاختبار الفرق بين أكثر من متوسطين) وهو اختبار بديل لتحليل التباين ANOVA وذلك لاختبار عدم وجود فرق بين آراء فئات الدراسة حول دور المراجعة الداخلية كأحد الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية. ويعرض جدول رقم (١١) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (١٠)

الإحصاء الوصفي لآراء فئات الدراسة حول دور المراجعة الداخلية كأحد الآليات الداخلية
للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية

العناصر					
إدارات المراجعة الداخلية		اعضاء لجان المراجعة		مكاتب المراجعة الخارجية	
وسط حسابي	اتحراف معياري	وسط حسابي	اتحراف معياري	وسط حسابي	اتحراف معياري
4.10	.532	4.05	.498	4.04	.475
تؤدي المراجعة الداخلية دوراً هاماً في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية نظراً لما تقوم به من أنشطة ترتبط بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها منشآت الأعمال من أنشطة المسؤولية الاجتماعية					
4.38	.661	4.19	.680	4.04	.638
تهدف المراجعة الداخلية إلى وضع نظم لتقييم وسائل ونظم وإجراءات إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية في المنشأة					
4.12	.705	4.05	.669	4.13	.694
تساهم المراجعة الداخلية في إرساء وتدعيم مقومات الإفصاح والشفافية والقابلية للمحاسبة عن المسؤولية البيئية					
4.02	.563	4.19	.602	4.00	.603
تساهم المراجعة الداخلية في التأكد من مدى صحة ودقة وسلامة البيانات الاجتماعية التي تعكس كافة الأنشطة داخل مجالات المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال					
4.14	.472	4.14	.478	4.09	.417
تحقيق كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة المنشأة ودعم موقفها التنافسي بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو مما يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة الأمر الذي يترتب عليه تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية					
4.07	.640	4.24	.539	4.26	.689
تساهم المراجعة الداخلية في تلافى المنشآت مخاطر التعرض لعقوبات وجزاءات قوانين وتشريعات حماية البيئة حيث يعد ذلك أحد الدوافع نحو الاهتمام بالمراجعة البيئية					

جدول رقم (١١)

يوضح قياس التباين في آراء مجموعات العينة (Kruskal-Wallis)

عناصر	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مستوى المعنوية p-value
تؤدي المراجعة الداخلية دوراً هاماً في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية نظراً لما تقوم به من أنشطة ترتبط بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها منشآت الأعمال من أنشطة المسؤولية الاجتماعية	إدارات المراجعة الداخلية	42	44.50	.893
	اعضاء لجان المراجعة	21	42.64	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	42.46	
	الإجمالي	86		
تهدف المراجعة الداخلية إلى وضع نظم لتقييم وسائل ونظم وإجراءات إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية في المنشأة	إدارات المراجعة الداخلية	42	48.29	.120
	لجان المراجعة	21	41.64	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	36.46	
	الإجمالي	86		
تساهم المراجعة الداخلية في إرساء وتدعيم مقومات الإفصاح والشفافية والقابلية للمحاسبة عن المسؤولية البيئية	إدارات المراجعة الداخلية	42	44.02	.899
	اعضاء لجان المراجعة	21	41.52	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	44.35	
	الإجمالي	86		
تساهم المراجعة الداخلية في التأكد من مدى صحة ودقة وسلامة البيانات الاجتماعية التي تعكس كافة الأنشطة داخل مجالات المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال	إدارات المراجعة الداخلية	42	42.24	.476
	اعضاء لجان المراجعة	21	48.29	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	41.43	
	الإجمالي	86		
تحقيق كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة المنشأة ودعم موقفها التنافسي بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو مما يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة الأمر الذي يترتب عليه تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية	إدارات المراجعة الداخلية	42	44.12	.870
	اعضاء لجان المراجعة	21	44.12	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	41.80	
	الإجمالي	86		
تساهم المراجعة الداخلية في تلافي المنشآت مخاطر التعرض لعقوبات وجزاءات قوانين وتشريعات حماية البيئة حيث يعد ذلك أحد الدوافع نحو الاهتمام بالمراجعة البيئية	إدارات المراجعة الداخلية	42	40.35	.420
	اعضاء لجان المراجعة	21	45.76	
	مكاتب المراجعة الخارجية	23	47.20	
	الإجمالي	86		

يتضح من نتائج جدول رقم (١١) أنه لا يوجد اختلاف معنوي حول المراجعة الداخلية كأحد الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية عند مستوى معنوية ٥%، حيث إن قيم P – Value أكبر من مستوى المعنوية ٥%، مما يدل على عدم وجود اختلاف معنوي بين متوسط آراء فئات الدراسة حول تلك العناصر حسب الوظيفة.

مما سبق يتضح صحة الفرض الفرعي الرابع:

" لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور المراجعة الداخلية كأحد الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية ".
وبالتالي يتضح مما سبق صحة الفرض الثاني الرئيسي
" لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية ".

النتائج والتوصيات:**أولا النتائج:**

- ١ - تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية بهدف مساعدة منشآت الأعمال على الإسهام في التنمية المستدامة.
- ٢ - تعد المسؤولية الاجتماعية أحد خصائص نظام الحوكمة الجيد
- ٣ - اختلاف طبيعة نشاط منشآت الأعمال وما يحكمها من قوانين وأنظمة وتعليمات قد يؤثر على ممارسات منشآت الأعمال تجاه المسؤولية الاجتماعية
- ٤ - يساعد الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية على توجيه استغلال الموارد المتاحة بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية
- ٥ - تساعد الآليات الداخلية لحوكمة علي تحسين مصداقية التقرير المالي والمعلومات المحاسبية والإفصاح والتقرير عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية.
- ٦ - يعتبر مجلس الإدارة من أكثر آليات حوكمة الشركات أهمية في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية، كما أن استقلالية مجلس الإدارة ترتبط إيجابياً بمصداقية وموثوقية التقارير المالية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.
- ٧ - تؤدي لجنة المراجعة دوراً هاماً في الرقابة الداخلية على عملية الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة، ليس بسبب المساعدة في تحسين وتطوير حوكمة الشركات في إطارها العام، ولكن أيضاً بسبب المساهمة الفعلية في تطوير الرقابة الداخلية على تلك المسؤولية.
- ٨ - تؤدي المراجعة الداخلية دوراً هاماً في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية نظراً لما تقوم به من أنشطة ترتبط بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها منشآت الأعمال السعودية من أنشطة المسؤولية الاجتماعية

ثانياً التوصيات:

- ١ - تشجيع المستثمرين على الاستثمار في الأنشطة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية التي تؤثر إيجابياً على الاداء المالي لمنشآت الأعمال السعودية

- ٢ - تطوير التشريعات القانونية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية بما يلبي احتياجات المستفيدين في اطار آليات الحوكمة من خلال التقرير عن المسؤولية الاجتماعية في لائحة حوكمة الشركات بالملكة
 - ٣ - ضرورة اصدار ارشادات من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتضمن تحديد الاطار الفكري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وكيفية عرضها وقياسها والافصاح عنها في التقرير المالي للشركة
 - ٤ - العمل على انشاء مشروعات استثمارية مستقلة (حكومية - خاصة) تعنى بتوعية الشركات في الاستثمار بالانشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية ونشر التقارير بشكل دورى مما يساعد الشركات على زيادة الاهتمام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية.
 - ٥ - ضرورة اجراء المزيد من البحوث الخاصة بممارسات المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها باعتبارها وسيلة فعالة في مساعدة منشآت الاعمال في تحقيق ميزة تنافسية في ظل المنافسة المتزايدة في بيئة الاعمال الحديثة.
 - ٦ - تشجيع المنظمات التي لا يسبب عملها حدوث تلوث بالبيئة كالبنوك على المساهمة في حماية البيئة. مجالات بحثية مقترحة:
- يعد البحث دعوة فكرية مفتوحة بضرورة اجراء المزيد من البحوث المتعلقة بتحليل العلاقة بين اليات حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية في المحاور التالية:
- ١ - اجراء دراسة مستقبلية للجوانب الايجابية والجوانب السلبية الخاصة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية في منشآت الاعمال السعودية لإظهار الاثر السلبي على الاداء المالي لجوانب المسؤولية الاجتماعية
 - ٢ - اجراء تحليل مقارن للدراسات في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال مقارنة التقارير والنشرات التي تصدرها منشآت الاعمال السعودية المتاحة من خلال المواقع الالكترونية.

المراجع

اولا: المراجع العربية:

- ١ - ابراهيم محمد بركات، (٢٠٠٧) أهمية الإفصاح عن مخاطر المعاملات المالية المتعلقة بغسل الأموال في البنوك التجارية: دراسة تحليلية في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية. بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السابع حول "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، المنعقد من قبل كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية من ١٦- ١٨ نيسان، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن
- ٢ - د. أيمن فتحي الغباري، (٢٠١٢) ، تقييم أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في حماية حقوق المساهمين وعلاقتها التكاملية بالرقابة والمراجعة الداخلية بمنظمات الأعمال، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، المجلد الثالث

- ٣ - د. الرفاعي إبراهيم مبارك، (٢٠١٢)، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات - دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد (٤٩)
- ٤ - الفضل، مؤيد؛ نور، عبد الناصر؛ الدوغجي، علي (٢٠٠٢) المشاكل المحاسبية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- ٥ - حسين الاسراج (٢٠١٠) المسؤولية الاجتماعية للشركات، جسر التنمية، العدد ٩٠ <http://www.arab-api.org/develop.htm>
- ٦ - د. سميحة فوزي، (٢٠٠٣) "تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ورقة عمل، القاهرة.
- ٧ - د. سمير عبد الغني محمود، (٢٠١٠)، "تطورات في علم الاجتماع الاقتصادي، المراجعة الاجتماعية، أداة فعالة لتقييم الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، دار الكتاب الحديث، جمهورية مصر العربية.
- ٨- د. سهير الطنبلي (٢٠١١) دور الحاكمية المؤسسية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول.
- ٩ - د. شوقي عبد العزيز بيومي الحفناوي (٢٠٠٥)، "حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي"، المؤتمر العلمي الخامس، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، ٨-١٠، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- ١٠ - د. طارق عبد العال حماد، (٢٠٠٥)، حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب)، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية - الإسكندرية.
- ١١ - طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، (٢٠٠٢) المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، مجلة العلوم الإنسانية، عمان، العدد ١٣
- ١٢ - زايد مراد (٢٠١٢) المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المتغيرات العالمية - حالة الجزائر، ورقة عمل في الملتقى الدولي حول منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة بشار
- ١٣ - د. عبيد بن سعد المطيري، (٢٠٠٣) تطبيق الاجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم للإدارية، الكويت، المجلد العاشر، العدد الثالث
- ١٤- د. عادل عبد الرحمن أحمد (٢٠٠٣) "دراسة تحليلية وتطبيقية لمفهوم Corporate Governance وإمكانية تطبيقه في الشركات المساهمة العاملة في البيئة المصرية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، السنة ٢٣، العدد الأول
- ١٥ - د. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، (٢٠٠٦) الإدارة: الأصول العلمية والتوجهات المستقبلية لمدير القرن الحادي والعشرين، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر

- ١٦ - د. عبدالله على عسيري (٢٠١١) إفصاح شركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية دراسة تطبيقية - مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة - جامعة الزقازيق - العدد الثاني
- ١٧ - فؤاد محمد حسين الحمدي، (٢٠٠٦) «الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك» رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد
- ١٨ - د. مأمون حمدان، حسين القاضي، (١٩٩٥) نظرية المحاسبة. جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.
- ١٩ - د. محمد مصطفى سليمان، (٢٠٠٦) حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- ٢٠ - د. مجبور بن جابر محمود النمري، (٢٠١٠)، نحو مدخل متكامل لدور المراجعين الداخليين في تحسين حوكمة الشركات، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد (٧٥)
- ٢١ - د. محمود عبد الملك فخراً و د. حسين علي العمر ود. منصور صباح الفضلي، (٢٠٠٣)، "أثر حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الأوراق المالية علي درجة الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية"، دراسة تحليلية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة بنى سويف - جامعة القاهرة، العدد الأول
- ٢٢ - د. وابل علي الوابل، (٢٠٠٢) "كارثة انهيار بعض الشركات العالمية العملاقة من منظور محاسبي"، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبين، السنة (٩)، العدد ٣٦
- ٢٣ - نواف فخر، ؛ عقبة الرضا ؛ تيسير المصري (٢٠٠٧) المشكلات المحاسبية المعاصرة. منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا.
- ٢٤ - د. ياسر احمد السيد، (٢٠٠٩) دراسة مدى اهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدعم حوكمة الشركات بالتطبيق على الشركات السعودية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد الأول، العدد الثاني.
- ٢٥ - د. يوسف محمود جربوع، (٢٠٠٧) مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة. مجلة الجامعة الإسلامية: سلسلة الدراسات الإنسانية، تصدر عن الجامعة الإسلامية في غزة، المجلد الخامس عشر، العدد الأول
- أخرى:
- ١ - البنك الأهلي المصري (٢٠٠٣)، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات " حوكمة الشركات"، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد
- ٢ - مركز المراسى للاستشارات الادارية (٢٠١٠) تحرير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات - الرياض

٣ - معهد المحاسبين القانونيين بالانجلترا وويلز (٢٠١٠) - تقرير حول التطورات المتعلقة بتبنى نماذج للتقارير المالية - مجلة المحاسبون - الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين - العدد ٦٤

ثانيا: المراجع الاجنبية:

1. Allen Sharon, (2008) " The Value of Internal Audit in Corporate Governance", Corporate Board, Vol. 29. Iss. 173, (Nov/Dec),
2. Ammann,et.al.,(2011) corporate governance on firm value: international evidence, journal of empirical finance, 18,1
3. Banks, E., (2003) Corporate Governance: Financial Responsibility, Ethics and Controls, (Palgrave Macmillan).
4. Bedard, Jean, et al. (2004) The Effect on Audit Committee Expertise, Independence, and Activity on Aggressive Earnings Management, Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 23, No. 2, September.
5. Business Roundtable (BRT), 2002, Principles of Corporate Governance, An Association of Chief Executive Officers Committed to Improving Public Policy.
6. Cadbury Committee (1992) "Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance", London, Gee Publishing.
7. Demairag I., S. Sudarsanam and M. Wright, (2000) Corporate Governance: Overview and Research agenda, British Accounting Review, 32.
8. DeZoort, F. Todd, et al. (2002) Audit Committee Effectiveness: A Synthesis of the Empirical Audit Committee Literature, Journal of Accounting Literature, Vol. 21
9. Gill, A.& Obradovich, J. (2012) The impact of corporate governance and financial leverage on the value of American Firms, international research, journal of finance and economics, 91
10. Haniffa a.R.M., T.E. Cooke, (2005) The impact of culture and governance on corporate social reporting, Journal of Accounting and Public Policy 24, www.elsevier.com/locate/jaccpubpol
11. Jeffrey Cohen et.al.(2011) Retail Investors' Perceptions of the Decision-Usefulness of Economic Performance, Governance, and Corporate Social Responsibility Disclosures, BEHAVIORAL RESEARCH IN ACCOUNTING American Accounting Association, Vol. 23, No. 1 DOI: 10.2308/bria.
12. Katsioloudes, M.I.(2007) Corporate Social Responsibility: An Exploratory Study in the United Arab Emirates, Advanced Management Journal, Autumn.
13. KPMG (2008) International Survey of Corporate Responsibility reporting. Amsterdam, KPMG international.
14. McWilliams, Abigail & Donald Siegel, (2000), Corporate Social Responsibility and Financial Performance: Correlation or Misspecification? Strategic Management Journal, (21:5)

15. Monks, R. and N. Minow, (2002) Corporate Governance, 2nd Edition, Blackwell Publishing.
16. Mandaci, P., Kahyaoglu, B.(2012)," The Role of Internal Auditing And Corporate Governance In Enterprise Risk Management Empirical Evidence On Non-Financial Firms Listed In Istanbul Stock Exchange ", World of Accounting Science, Vol. 14, Iss. 1,
17. TIAA-CREF, 2007, Policy Statement on Corporate Governance, Financial Services for the Greater Good, USA.
18. Lori Holder-Webb & Jeffrey R. Cohen & Leda Nath & David Wood, (2009) The Supply of Corporate Social Responsibility Disclosures Among U.S. Firms, Journal of Business Ethics 84
19. Organization for Economic Co-Operation and Development (1999) (OECD), "Principles of Corporate Governance"
20. Pau Ingenbleek, Menno Binnekamp, Silvia Bodayn (2007) «Setting Standards for CSR», journal of business research», Journal of business research, volume 60, n°5,
21. Pickett, K. H. Spencer (2004) How to Spot and Use the New Internal Auditors, The Journal of Corporate Accounting & Finance, Vol. 15, No. 4
22. Prawitt, Douglas F., Smith, Jason L., Wood, David V. (2007) Internal Audit Function Characteristics and Earnings Management, Working Paper, Brigham Young University
23. Shortreed, J., Fraser, J., Purdy, G., and Schanfield, A.(2011),"The Future Role of Internal Audit in (Enterprise) Risk Management ", Institute of Internal Auditors Research Foundation's (IIARF's) Internal Auditing's Role in Risk Management March
24. Zwaan, L., Stewart, J., and Subramanian, N.(2011) "Internal audit involvement in enterprise risk management", Managerial Auditing Journal, Vol. 26, Iss: 7.

ملاحق البحث

ملحق رقم (١) قائمة استقصاء

السيد الأستاذ الفاضل /.....

تحية طيبة وبعد

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان:

دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير

عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية

وتسعى هذه الدراسة إلى استبيان آراء المسؤولين في كل من إدارات المراجعة الداخلية ولجان المراجعة بمنشآت الأعمال السعودية ومكاتب المراجعة، بشأن استطلاع آرائكم المهنية، المبنية على خبراتكم في مجال المراجعة الداخلية، بخصوص الأثر المتوقع للآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية

والباحثة إذ تقدر لكم تعاونكم بالإجابة على الأسئلة الواردة بالقائمة المرفقة، ونؤكد لكم أن هذه الدراسة صممت لأغراض البحث العلمي فقط، كما أن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة.

أشكركم على حسن تعاونكم

الباحثة

قائمة الاستقصاء:

الرجاء الإجابة على الأسئلة الواردة بالقائمة المرفقة عن طريق اختيار واحد فقط من الاختيارات الخمسة وذلك بوضع علامة (√) أمام الخيار الذي يمثل درجة موافقتك على كل عبارة من العبارات التالية:

أولاً: تتمثل مشاكل الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال السعودية (شركات قطاع الاسمنت) في:

المقاييس					البيان
موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	
					تفتقر منشآت الاعمال عن تقديم المعلومات الكافية واللازمة للقياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
					عدم وضوح الرؤية حول اثر المسؤولية الاجتماعية على الاداء المالي للمنشأة
					عدم وضوح دور آليات الحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية
					لم تحظى المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية للمحاسبة
					تستمد المسؤولية الاجتماعية قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها التطوعية
					تأتي أهمية المسؤولية الاجتماعية نتيجة ازدياد المطالبة من قبل الجهات المهنية لمنشآت الاعمال بالإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي
					قيام منشآت الاعمال السعودية بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن دعم أفراد المجتمع للمساهمة في إنجاح أهداف المنشأة
					يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قوائم مالية تعرض الأداء الاجتماعي إلى جانب الأداء الاقتصادي
					لا يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في صلب القوائم المالية المنشورة، بل يكتفى بعرضها كملاحظات هامشية أو تقارير إضافية

ثانيا: دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية:

(١) الدور الحوكمي للإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية:

المقاييس					البيان
موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	
					تتضمن حوكمة الشركات مجموعة من الإجراءات لتنظيم درجة الشفافية والرقابة على الأنشطة الاجتماعية بمنشآت الأعمال
					حوكمة الشركات تمثل نظام وإطار يتضمن العديد من العناصر والآليات، التي تساعد على ضبط أداء الإدارة للتحكم في الأنشطة الاجتماعية
					تدعم حوكمة الشركات نظام الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال نظام الرقابة الداخلية والمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية
					تدعم الآليات الداخلية للحوكمة تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية
					يرجع التفاوت في معايير وإجراءات تطبيق حوكمة الشركات فيما بين دول العالم إلى فلسفات وتوجهات أنظمتها الاقتصادية والتشريعية
					وجود هياكل سليمة لحوكمة الشركات يضمن مستوى معين من الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها عن المسؤولية الاجتماعية والوضوح والدقة في القوائم المالية

(٢) يتمثل دور مجلس الإدارة في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية في:

المقاييس					البيان
موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	
					التأكد من أن استراتيجية وخطة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يتم تطويرها باعتبارها جزءاً مكملاً لخطة واستراتيجية المنظمة بشكل عام
					مراقبة تقدم منشآت الأعمال في تنفيذ استراتيجيتها بما في ذلك إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية
					التأكد من أن مطالبات الموازنة الخاصة بالمسؤولية

					الاجتماعية مفهومة ولها تبريراتها في الخطة لعدد من السنوات
					التأكد من أن عوامل المخاطرة المرتبطة بالنظم المطبقة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تم توجيهها

(٣) دور لجنة المراجعة في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية:

المقاييس					البيان
موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	
					تتمثل مسؤولية لجنة المراجعة في تحسين السياسات العامة للإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية
					تؤدي لجنة المراجعة دوراً هاماً في الرقابة الداخلية على عملية الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة
					أن لجنة المراجعة يمكن أن تكون أكثر فائدة لممارسة الإشراف والرقابة الفعالة على الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية ، إذا هي احتوت أو كان من بين أعضائها من لديهم الخبرة في مجال ممارسة الأنشطة الاجتماعية
					تعتبر لجنة المراجعة مسؤولة عن ضمان جودة وسلامة القوائم المالية للمنشأة، وكذلك كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية للمنشأة ، وفعالية عمليات الإدارة لمراقبة وإدارة مخاطر أنشطة المسؤولية الاجتماعية.
					تراقب لجنة المراجعة ممارسات الالتزام المحاسبي وإدارة المخاطر في المنشأة، وأنها مسؤولة عن ضمان السلامة المالية للأنشطة المسؤولية الاجتماعية.
					يتوجب على لجنة المراجعة فحص ومراجعة الإجراءات التي تتبعها المنشأة للالتزام بالقانون والسياسات الهامة في المنشأة، بما فيها المواثيق الأخلاقية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.
					لجنة المراجعة يجب أن تفحص وتناقش مع الإدارة السياسات المحاسبية الهامة للمنشأة، وجودة الأحكام، والتفديرات التي تجريها الإدارة عن

					المسؤولية الاجتماعية
					لجنة المراجعة تتولى الإطلاع على نظم الرقابة الداخلية بالمنشأة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وفحصها بصفة دورية مع كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ومعرفة كفاءتها.

(٤) دور المراجعة الداخلية في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية

المقاييس					البيان
موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	
					تؤدي المراجعة الداخلية دوراً هاماً في الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية نظراً لما تقوم به من أنشطة ترتبط بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها منشآت الاعمال من أنشطة المسؤولية الاجتماعية
					تهدف المراجعة الداخلية إلى وضع نظم لتقييم وسائل ونظم وإجراءات إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية في المنشأة
					تساهم المراجعة الداخلية في إرساء وتدعيم مقومات الإفصاح والشفافية والقابلية للمحاسبة عن المسؤولية البيئية
					تساهم المراجعة الداخلية في التأكد من مدى صحة ودقة وسلامة البيانات الاجتماعية التي تعكس كافة الأنشطة داخل مجالات المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال
					تحقيق كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة المنشأة ودعم موقفها التنافسي بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو مما يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة الأمر الذي يترتب عليه تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية
					تساهم المراجعة الداخلية في تلافي المنشآت مخاطر التعرض لعقوبات وجزاءات قوانين وتشريعات حماية البيئة حيث يعد ذلك أحد الدوافع نحو الاهتمام بالمراجعة البيئية